مسائل ما لا يُجرى في (معاني القرآن) للفرّاء وأصولُها النحْويّةُ

د٠ عبير محمد حمد الحمامة(*)

المقدمة :

مثّل الفراء مرحلة مهمة من مراحل التفكير النحوي، حيث نشأ في قلب الصراع المذهبي بين أهل السنة والمعتزلة، وعاصر ازدهار علم الكلام وانشغال العلماء به، وتأثر تأثرًا بالغًا بما تمخضت عنه طرائق المتكلمين من مناظرات ومحاجة انعكست على الدرس النحوي بصورة عامة، وأثرت في أصول الفراء النحوية وأسلوبه على وجه الخصوص، فظهرت في كثرة تعليلاته، واستشكالاته، وتحليله، وفي استعماله لألفاظ الكلاميين، وميله إلى الفلسفة بمستوياتها المختلفة، فضلاً عن كونه عالـــمًا موسوعيًّا ذا باع عريض في الفقه والتفسير وغيرهما من العلوم الشديدة الارتباط بعلم النحو، المؤثّرةِ المتأثرةِ به بصورة مباشرة.

والفراء على علوّ مكانته في النحو الكوفي واعتباره علمًا من أعلامه المبرّزين، مع ضلاعته في النحو البصري وملازمته كتاب سيبويه دراسةً وفحصًا؛ يُعدّ مدرسةً ثالثةً لا تمثّل الاتجاه الكوفي في النحو، حيث بدا جليًّا استقلاله عن شيوخه، وأظهرُ برهانٍ على هذا كثرةُ مخالفته للكسائي المخالفة المستندة على الاقتناع العلمي مجردًا من التعصب الذي ربما شاب مخالفتَه للبصريين.

وكتابه معاني القرآن هو أهم مصنفاته القليلة التي وصلت إلينا بين زخم تصانيفه المفقودة، وهو أيضًا من أقدم ما أُلِّف من المصنفات في معاني القرآن،

(*) أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بالرس – جامعة القصيم .

فجمع إلى جوار كونه إعرابًا للآيات: آراءً وأفكارًا وأصولاً نحوية ليس للدرس النحوي عنها غنًى، وقد خُصص هذا البحث لعرض باب نحوي واحد مما في هذا الكتاب الثَّريِّ النفيس هو: (ما لا يُجرى) على ضوء ما جاء في كتاب الله من أمثلةٍ لمسائل هذا الباب، وعرض آراء أشهر النحويين فيها، ثم استخلاص أصول الفراء في التقعيد لها، إذ لم أقف – في حدود استقصائي- على بحث خُصص لدراسة هذه المسألة.

الدراسات السابقة:

لا جدال في أن معاني القرآن للفراء من الكتب الجليلة القدر المعتنى بها عند النحويين قديمًا وحديثًا، ومازال الباحثون حتى اليوم ينقبون في نفائس هذا الكتاب ويتفحصونه، والدراسات فيه كثيرةٌ مستفيضةٌ على صعيد النحو والصرف واللغة والبلاغة، ومن الدراسات التي تناولت الأصول النحوية عند الفراء من خلال هذا الكتاب:

١-أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفرّاء من خلال كتابيهما معاني القرآن (رسالة دكتوراه) للباحث أحمد الشايب عرباوي، في جامعة الحاج محمد خيضر – بسكرة الجزائر – ٢٠١٤م وهي موازنة عامة (لغوية ونحوية) بين الأخفش والفراء في كتابين لهما يشتملان على الفكرة نفسها (معاني القرآن) فيما عملت في بحثي على تناول مسألة معينة هي ما لا يجرى ثم استخلاص أصول الفراء في التقعيد لها في معاني القرآن، والموضوعان مختلفان.

٢-أصول النحو في معاني القرآن للفراء (رسالة ماجستير) للباحث محمد عبد الفتاح العمراوي، في جامعة القاهرة ١٩٩٢م، وقد اطلعت عليها فوجدتها منصبّةً على دراسة الأصول النحوية عامةً، ثم أصول الفراء على وجه الخصوص، كما تحدث الباحث فيها عن العلة وعلة العلة والمصطلح ومفهومه

عند الفراء، أما مباحث ما لا يجرى فلم تتناولها الدراسة تفصيلًا، وهدف هذا البحث إعطاء هذه المسألة حقها من البيان والتفصيل.

٣-دراسات في معاني القرآن للفراء، د.حمدي الجبالي، وقد وجدت الجزء المتعلق بمباحث (ما لا يجرى) مقصورًا على مواضعَ بسيطةٍ تناولت (لُغويًّا) مظاهرَ التباين اللهجيّ في لفظتي (بكرة وغدوة) وأصلاً نحويًا واحدًا هو كثرة الاستعمال في إجراء (أشياء ويغوث ويعوق).

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى تمهيد، وفصلين فيهما مباحث، وخاتمة، ثم الفهارس، وذلك على النحو التالي:

التمهيد، ويشمل ما يلي:

أولاً: الفراء وكتابه معاني القرآن.

ثانياً: (الإجراء) و(الصرف) في اللغة والاصطلاح.

الفصل الأول:

مسائل ما لا يُجرى في معاني القرآن.

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: ما لا يُجرى لعلةٍ قامت مقام علتين.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ما كان على صيغة منتهى الجموع.

المطلب الثاني: ما كان مختومًا بألفٍ مقصورة أو ممدودة.

- المبحث الثاني: ما لا يُجرى لاجتماع علتين.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: العلمية والتأنيث.

المطلب الثاني: العلمية والعجمة.

المطلب الثالث: العلمية وزِنةُ الفعل.

المطلب الرابع: العلمية والعدل.

المطلب الخامس: الوصفية والعدل.

الفصل الثاني:

الأصول النحوية عند الفراء في مسائل ما لا يُجرى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصطلحات الفراء النحوية في مسائل ما لا يُجرى.

المبحث الثاني: أصول التقعيد عند الفراء في مسائل ما لا يُجرى.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج.

الفهارس:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

التـــمهيد

أولاً: الفراء وكتابه معاني القرآن[١]

نسبه ونشأته:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي[٢]، واختلفت المصادر في اسم جده فجاء في طبقات الزبيدي وغاية النهاية والبداية والنهاية أنه (منصور) وفي معجم الأدباء (منظور بن مروان الأسلمي الديلمي) وفي بغية الوعاة (عبد الله بن مروان الديلمي) ولقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام[٣] لا نسبةً إلى الفِراء صناعتها أو بيعها.

وكانت ولادته بالكوفة[٤] ثم انتقل منها إلى بغداد وأملى بها كتبه، وهناك اتصل بالخليفة المأمون، فوكله بتأديب ابنيه وتعليمهما النحو[٥].

شيوخه وتلاميـــذه[٦]:

تتلمذ الفراء على جماعة من أئمة عصره الأعلام في علوم الدين واللغة والأدب والشعر، منهم: أبو الأحوص سلام بن سليم، وأبو بكر بن عياش بن سالم الحافظ المقرئ، وأبو ثروان العكلي، وأبو الجراح العقيلي وروى عنه

---

(١) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة (١٦٩ – ٢٠٤).

(٢) انظر طبقات الزبيدي، (١٤٢) وتاريخ بغداد (١٤٩/١٤) ومعجم الأدباء، (٩/٢٠) وبغية الوعاة (٣٣٣/٢).

(٣) انظر: الأنساب، (٤٢٠).

(٤) انظر: الفهرست، (٩٩) ووفيات الأعيان، (٥ / ٢٢٧).

(٥) انظر: السابق.

(٦) انظر: تاريخ بغداد (١٤٩/١٤، ٣٧١) والعبر في خبر من غبر(٣٥٤/١) وتهذيب التهذيب (٢١٢/١١) وغاية النهاية (٣٢٥/١)، والفهرست (١٠١، ١٠٧)، والمزهر (٤١٠/٢) ومعجم الأدباء (١٢٢/١٨)، وبغية الوعاة (٣٣٣/٢).

الفراء الشعر، وأبو جعفر الرؤاسي، وأبو زياد الكلابي يزيد بن عبد الله بن الحر، أخذ عنه اللغة وعلم العربية، والكسائي إمام الكوفة في النحو، ويونس بن حبيب.

وأشهر تلاميذه: سلمة بن عاصم البغدادي، أبو محمد توفي سنة (٢٧٠هـ) روى عن الفراء كتبه، وأبو عبدالله الطوال، محمد بن أحمد بن عبد الله، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم النحوي، وأبو عبد الله محمد بن جهم السمري، روى عنه كتابه معاني القرآن، ومحمد بن عبد الله ابن مالك، أبو عبد الله النخعي الكوفي، روى القراءة عن الفراء، ويعقوب بن السكّيت.

آثاره العلمية:

صنف الفراء الكثير من المصنفات الثمينة، وقد بلغ مقدارها ثلاثة آلاف ورقة[١] وقد رُوي أنه أملاها على طلابه عن ظهر قلب[٢].

وأشهر هذه المصنفات:

الأبنية، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، الأيام والليالي والشهور، التصريف، الجمع والتثنية في القرآن، الحدود، حروف المعجم، غريب الحديث، فعل وأفعل، الكافي في النحو، المذكر والمؤنث، المصادر في القرآن، معاني القرآن، المقصور والممدود، النوادر.

وهذه الكتب هي من الآثار المفقودة ولم يصل إلينا منها إلا معاني القرآن، والأيام والليالي والشهور، وكتاب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود.

وفـــاته:

اختلف في سنة وفاته، وأكثر الروايات على أنه توفي سنة (٢٠٧هـ) في طريق رجوعه من مكة بعد أن أدى الحج؛ لأن محمد بن الجهم قال: "وسألته في

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٥٣/١٤)، وتهذيب التهذيب (٢١٣/١١).
(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٨/١)، وتذكرة الحفاظ (٣٧٢/١).

طريق مكة في ذي القعدة سنة ست ومائتين"، وذكر السمعاني أنه توفي سنة (٢٠٩هـ) عن ثلاث وستين سنة[١]، وذكر السيوطي أنه توفي سنة (٢٠٧هـ) عن سبع وستين سنة[٢].

كتاب معاني القرآن:

روى ثعلب أن الفراء ألف كتابه هذا بإيعاز من عمر بن بُكير، وكان منقطعًا للحسن بن سهل، فكتب إلى الفراء: إن الأمير الحسن بن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصولًا أو تجعل في ذلك كتابًا أرجع إليه فعلت، فقال الفراء لأصحابه: اجتمعوا حتى أملَّ عليكم كتبًا في القرآن، وجعل لهم يومًا، فلما حضروا خرج إليهم، وكان في المسجد رجل يؤذّن ويقرأ بالناس في الصلاة، فالتفت إليه الفراء فقال له: اقرأ بفاتحة الكتاب، ففسّرها، وهكذا حتى أكمل الكتاب كلّه، يقرأ الرجل ويفسّر الفراء، قال ثعلب: لم يعمل أحد قبله، ولا أحسب أن أحدًا يزيد عليه[٣].

وموضوع هذا الكتاب الجليل الألفاظ القرآنية المستغلقة، فنجده قد تناول من ألفاظه ما وجد فيه إبهامًا أو استشكالات في الدلالة أو الإعراب وما احتاج إلى بيان أو تفسير.

فاعتمد على المادة اللغوية، ودرسها معجميًّا، وصوتيًّا، مع انصراف أكبر إلى المباحث النحوية والصرفية والبلاغية.

كما دعم دراسته بكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهو في ذلك كله يأخذ بالقراءات القرآنية المشهورة، والراجحة والشاذة والضعيفة، وبلغات العرب

---

(١) انظر: الأنساب (٤٢٠).
(٢) انظر: بغية الوعاة (٣٣٣/٢).
(٣) انظر: الفهرست (٩١).

ولهجاتها، كما أخذ بالأصول النحوية المعتبرة عند النحاة، السماع، والقياس، والإجماع والاستصحاب.

ولم يضع الفراء مقدمة لكتابه، وإنما عمد إلى اختيار عدد من الآيات وفق ترتيب السور، وتناولها بالدراسة اللغوية، واهتم بالمباحث النحوية أكثر من سواها، وبالقراءات القرآنية كذلك، باسطًا فيها الخلاف وآراء النحاة، وكثيرًا ما انتصر لشيخه الكسائي وربما انتقده.

والكتاب يظهر تأثره بالمتكلمين والفلاسفة فهو يكثر فيه من التعليل والمناقشة، كما يبرز ضَلَاعتهُ في أصول الفقه إذ نجده ميالاً إلى القياس متقنًا له.

ومثل بقية المصنفين في زمانه لم يهتم الفراء بتنظيم كتابه أو تبويبه، كما نجد فيه الكثير من الاستطراد والانقطاع إلى مباحث أخرى غير البحث القرآني ثم العودة إليه.

ثانياً: (الإجراء) و(الصرف) في اللغة والاصطلاح.

الإجراء في اللغة: مصدر الفعل أجرى يُجري، وتجريده إلى الثلاثي: جرى يجري، يقال: جرى الفرسُ جَراءً حسنًا وجَرْياً حسنًا، وَجرى الماء جِرية حَسنةً[(١)] وجَرى الماء وغيره جَرْياً وجَرَياناً، وأَجْرَيْتُهُ أنا[(٢)].

والصرف في اللغة: مصدر الفعل صرفَ يصرفُ، وروي عن يونس أنه قال: الصرف: الحيلة ومنه قيل: فلان يتصرف، أي: يحتال[(٣)].

والصرف: رد الشيء عن وجهه؛ صرفه يصرفه صرفاً فانصرف، وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه...والصرف ما يُتصرف فيه، والعدل الميل[(٤)].

---

(١) انظر: جمهرة اللغة (١٠٤٠/٢).
(٢) انظر: الصحاح (٢١٠/٦).
(٣) انظر: تهذيب اللغة (١١٤/١٢).
(٤) انظر: المحكم (٣٠١/٨، ٣٠٣).

وللإجراء والصرف في الاصطلاح المعنى نفسه: وهو استحقاق آخر الكلمة التنوين، قال الخليل: وصَرْف الكلمة: إجراؤها بالتنوين[١].

والمجرى والذي لا يجرى مصطلح أطلقه الفراء على المنصرف والذي لا ينصرف، وهو من مصطلحاته التي لم يُسبق إليها، ثم أصبح مصطلحًا كوفيًّا باعتبار الفرّاء مؤسسًا لهذه المدرسة، وإن عده بعضهم من مصطلحات البغاددة ذوي النزعة الكوفية، والحق أن الفراء لم يستعمله مطلقًا، بل تنوعت إطلاقاته، فجاءت في كتابه أيضًا لفظة (المنصرف) و(الصرف)[٢].

غير أن استعماله اصطلاح الإجراء هو الغالب عليه حيث ذكره نحوًا من خمس وعشرين مرةً.

كما أنه تمييز عن مصطلح الصرف عند الكوفيين الذي نصّ عليه الفراء بقوله: "فإن قلتَ: وما الصرف؟ قلتُ: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في أوله حادثةٌ لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف"[٣].

وهذا ما دعاني إلى اختيار هذا المصطلح عنوانًا للبحث، إلى جانب أن تمثيل الفرّاء مدرسةَ الكوفة واختياره هذا المصطلح في أكثر مسائل هذا الباب يجعل من الواجب العلميّ عدم تجاهل هذا الخيار، خاصةً وأن اختلاف المصطلح بين المدرستين أمرٌ مسلَّمٌ به وإرث نحويّ معتبر، وإقصاء مصطلحات الكوفيين حين تناول أشياخها – على أقل تقدير – لا تأويل له إلا التحيّز إلى المصطلح البصريّ وعدم التعويل على سواه، وهو أمرٌ مجانب للصواب.

---

(١) انظر: العين (١٠٩/٧).

(٢) انظر: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار (٣٩٤/١).

(٣) معاني القرآن (٣٣/١-٣٤).

الفصل الأول

مسائل ما لا يُجرى في معاني القرآن

المبحث الأول: ما لا يُجرى لعلةٍ قامت مقام علتين

المطلب الأول: ما كان على صيغة منتهى الجموع:

يعرّف النحويون منتهى الجموع بأنه كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: مساجد وعصافير[(١)].

وقد أفرد سيبويه لهذه الصيغة بابًا أسماه: باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل[(٢)].

وليست المماثلة هنا جارية على قواعد الميزان الصرفيّ؛ بل كون الكلمة خماسية أو سداسية تشابه الوزنين في حركة الحرف الأول سواء كان ميمًا أو سواها[(٣)]، وفي وجود ألف ثالثة زائدة وانكسار الحرف الأول من الحرفين أو من الثلاثة شريطة سكون الوسط.

واختلف بعض النحاة في هذا التعريف فزادوا ونقصوا من ضوابطه وحدوده، كما في حاشية الصبان[(٤)].

وذكر الفراء هذه الصيغة في المواضع التالية:

١-في قوله تعالى:{ولَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ...}[التوبة:٢٥]

---

(١) ويسمى بالجمع المتناهي، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٤٦٤/٣)، وشرح المقدمة المحسبة (١٨٠/١)، وتوجيه اللمع (٤٢٤)، وارتشاف الضرب (٨٥٢/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٢٢٧/٣)، وسر الصناعة (٥١٢/٢)، واللمع (١٥٧/١) والمقتضب (٢٠٤/١).

(٣) انظر: حاشية الصبان (٢٤١/٣).

(٤) انظر: حاشية الصبان (٢٤٣/٣).

قال الفرّاء: "نصبت (المواطن) لأن كلّ جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يُجْرَى؛ مثل صوامع، ومساجد، وقناديل، وتماثيل، ومحاريب.

وهذه الياء بعد الألف لا يعتدّ بِها؛ لأنها قد تدخل فيما ليست هي منه، وتخرج ممّا هي منه، فلم يعتدّوا بها؛ إذ لم تثبت كما ثبت غيرها.

وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة، وأنه غاية للجماع؛ إذا انتهى الجماع إليه فينبغى له ألاّ يجمع، فذلك أيضًا منعه من الانصراف، ألا ترى أنك لا تقول: دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات، وربّما اضطُرَّ إليه الشاعر فجمعه، وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر، قال الشاعر:

فهنّ يجمعن حدائِداتِها(١)

فهذا من المرفوض إلا في الشعر"(٢).

ووافقه في هذا الأخفش، قال: "{فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ} لا تنصرف.

وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألفٌ وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدًا فهو لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة نحو (محاريب) و(تماثيل) و(مساجد) وأشباه ذلك، إلا أن يكون في آخره الهاء فان كانت في آخره الهاء انصرف في النكرة نحو (طيالِسَة) و(صياقِلَة)، وإنما منع العرب من صرف هذا

---

(١) البيت من الرجز أنشده الأحمر في نعت الخيل كما في غريب الحديث (١٤١/٤) لأبي عبيد، وتهذيب اللغة (٢٦١/٩) للأزهري، ولسان العرب (٢١٦/١٢)، وروايته في جميع المصادر: (فهن يعلكن).

(٢) معاني الفراء (٤٢٨/١).

الجمع أنه مثال لا يكون للواحد ولا يكون إلا للجمع، والجمع أثقل من الواحد، فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يصرف"[(١)].

لكنه استثنى من هذه الصفة ما ختم بتاء نحو (طيالسة)؛ لأنها في تقدير الانفصال، كما أنها عدل اسم وقع عليه الصرف مستقلٍّ عن الاسم الذي فيه علة المنع من الصرف ومحله آخر الكلمة حيث محل الانصراف، فالتاء منه بمنزلة عجز المركب المزجي، قال: "فشُبه بـــ(حَضْرَموت) و(حَضْرَمَوْتَ) مصروفٌ في النكرة"[(٢)].

وإذا كان الفرّاء قد جعل ما جاء على صفة جمع المؤنث السالم من هذا الباب ضرورة لا تستساغ في غير الشعر فإن الزجاج خالفه في ذلك، قال النحاس: "رأيت أبا إسحاق[(٣)] يتعجب من هذا؛ قال: أخذ قول الخليل رحمه الله وأخطأ فيه؛ لأن الخليل يقول: لم ينصرف لأنه جمع لا نظير له في الواحد ولا يجمع جمع التكسير، فأما بالألف والتاء فلا يمتنع"[(٤)].

واستصوبه ابن جني لعدم المانع، قال: "فإن قلت فقد يجمع أيضًا جمع الكثرة نحو بيوت وبيوتات وحُمر وحُمرات ونحو قولهم: صواحبات يوسف ومَواليات العرب؛ قيل: جميع ذلك وما كان مثله – وما أكثره– إنما جاز لأنه لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكلاهما مثال الكثرة، ألا ترى أن مائة للكثرة وألفًا أيضًا كذلك وعشرة آلاف أيضًا كذلك ثم على هذا ونحوه فكأن بيوتًا مائة وبيوتات مائة ألف"[(٥)].

---

(١) معاني الأخفش (٣٥٥/١) وانظر: الكشاف (٢ / ٢٤٦).
(٢) انظر: معاني الأخفش (٣٥٥/١)، والكتاب (٢٩٧/٣).
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤٣٩/٢-٤٤٠).
(٤) إعراب القرآن للنحاس (١١٤/٢).
(٥) انظر: الخصائص (٢٣٧/٣).

٢-في قوله تعالى: {لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ...} [المائدة:١٠١]

قال الفراء: "و(أشياء) في موضع خفض لا تُجْرَى، وقد قال فيها بعض النحويين: إنما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فَعْلاء فلم تُصرف؛ كما لم تصرف حمراء، وجمعها أشاوَى - كما جمعوا عذراء عذارَى، وصحراء صحارى - وأشياوات؛ كما قيل: حمراوات، ولو كانت على التوهّم لكان أملك الوجهين بها أن تُجْرَى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خَفّ؛ كما كثرت التسمية بيزيد فأجَروه وفيه ياء زائِدة تمنع من الإجراء.

ولكنا نرى أن أشياء جُمعت على أفعِلاء، كما جمع لَيِّن وأَلْيِناء، فحذف من وسط أشياء همزة، كان ينبغى لها أن تكون (أَشْيِئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها، وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأُعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء تجرى، فلو مَنعتُ أشياء الجَرْيَ لجمعهم إياها أشياوات لم أُجر أسماء ولا أبناء؛ لأنهما جُمِعتا أسماوات وأبناوات"[(١)].

أورد ههنا بعض آراء النحويين في هذه الآية، فذكر أنــّها جمعٌ على (أفعال) ولم يعزُ، بينما نسب الزجاج هذا الرأي إلى الكسائي[(٢)] وعزاه النحّاس إليه وإلى أبي عبيد[(٣)].

أما علة منعِها الصرف عند الكسائي فلأنها شابهت في جمعها الواحد الذي على (فَعْلاء)؛ إذ جمعت - حسب كلام الفراء - على (أشاوَى) مثل: صَحْراء وصحارَى، وعَذْراءَ وعَذارَى، وكذلك جمعت على (أَشْياواتٍ) مثل: حَمْراءَ

(١) معاني الفراء (٣٢١/١).
(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢١٢/٢).
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٢/٢).

وحَمْراواتٍ، وقال الرضي معلقًا على رأي الكسائي: "مَنع صرفَه توهمًا أنه كحَمْراءَ، مع أنه كأَبْناءٍ وأَسْماءٍ"[(١)].

والقياس على التوهم له شواهد في اللغة ساق منها الرضي أمثلة كثيرة[(٢)].

وذهب ابن جني في تفسير قول الكسائي إلى أنّ الذي دعاه إلى عدها جمعًا على (أفْعال) أن "(أشْياء) أشبهت (أحْياءً) جمع (حيّ)، فكما أنّ (أحْياءً: أفْعالٌ) لا محالة، فكذلك (أشياء) عنده أفعال"[(٣)].

ورأى ابن الأنباري أنه على زنة أفْعال لأنه جمع شيء، وشيء على فَعْل، وفَعْل يُجمع في المعتل العين على أفْعال، نحو: بَيْت وأبيات وسَيْف وأسياف، وهو ممتنع في الصحيح إلا قليل شاذ: نحو زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وأنف آناف، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه مطّردًا على أفعال[(٤)].

والخليل يقوي رأيه بافتراض أن (أشياء) منعت من الصرف؛ لأنها تنتهي بألف تأنيث ممدودة وهي من الأمور المانعة من الصرف، واقتضى هذا الافتراض القول بتقديم الهمزة، واقتضى القول بأنها ليست جمعًا لشيء بل هي اسم جمع.

وهذا القول يذهب إليه سيبويه، والمازني وجميع البصريين إلا الزيادي[(٥)].

قال سيبويه: "وكان أصل أَشْياءَ شَيْئَاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كرهوا من الواو"[(٦)].

---

(١) شرح الرضي على الشافية (٢٩/١)، وانظر: الألغاز النحوية (٨١).
(٢) انظر: شرح الرضي على الشافية (٢٩/١).
(٣) انظر: المنصف (٩٦/٢).
(٤) الإنصاف (٨١٤/٢).
(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢١٢/٢).
(٦) الكتاب (٣٨٠/٤).

وقال المازني موضحًا ما حدث للفظ: "فجعل الهمزة التي هي لام أولاً، فقال:(أشياء) كأنها (لفعاء)"[١].

أما الأخفش فيرى أن (أشياء) جمع وليس باسم جمع خلافًا للخليل، وأنّها على البناء (أَفْعِلاء)؛ وأنَّه حُذف منها حرف.

قال المبرد: "وكان الأخفش يقول: أشياء أَفْعِلاءُ يا فتى، جمع عليها فَعْل، كما جُمِع سمْح على سُمَحاء، وكلاهما جمع لفعِيل، كما تقول في نصيب: أَنْصباءُ، وفي صديق: أَصْدِقاءُ، وفي كريم: كُرَماءُ، وفي جليس: جلساء، فسمح وشيء على مثال فَعْل فخرج إلى مثال فَعيل"[٢].

ويعلل ابن جني مذهب الأخفش بأنه هرَب من القول بتقديم اللام، ومذهب الأخفش أن همزة (شيء) حذفت من جمعه، وتابعه في ذلك من البصريين الزيادي[٣].

وذكر المازني قول الأخفش إن (أشياء: أَفْعِلاء)، وجُمِع (شيء) عليه، كما جمع (شاعر) على (شُعراء) ولكنّهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافًا وكان الأصل: (أَشْيِئاء) فثقل هذا فحذفوا[٤].

وسأله عن تصغيره فأجابه بأنه يصغر على أُشَيّاء، فسأله: لِمَ لَمْ تردّه إلى الواحد مادام على أَفْعِلاء، فلم يأت بمقنع، ولهذا فقوله مردود، لأنه إذا زعم أنها أفعلاء فعليه أن يصغر المفرد ثم يجمعه، فيقول في تصغير أشياء: شُيَيْئات، وأما الخليل إذا زعم أنه فَعْلاءُ فقد زعم أنه مفرد في معنى الجمع، بمنزلة قوم، ونفر، فهذا إنما يجب عليه تصغيره في نفسه، فقد ثبت قول الخليل على قول الأخفش[٥].

---

(١) المنصف (٩٤/٢).
(٢) المقتضب (٣٠/١).
(٣) نص على متابعة الزيادي له الزجاجُ في معاني القرآن (٢١٢/٢).
(٤) انظر: المنصف (٩٤/٢).
(٥) انظر: المنصف (١٠٠/٢).

أما الفراء فرأى كالأخفش أن أشياء أفعلاء إلا أنه قرر أنها محذوفة من (شيِّئ) كما في جمع (هين) على (أهوناء) واعترض ابن جني رأي الفراء للأمور التالية[1]:

أن القول بأن (شيئًا) محذوفُ (شيّئ) لا دليل عليه، وأنه لو كان (أشياء) على أفْعِلاء لوجب رده عند التصغير إلى المفرد على قاعدة تصغير جموع الكثرة، غير أنه صغر على لفظه فدل ذلك على أنه جمع من جموع القلة، كما أن (فَعِيل) مما لا يجمع على (أفْعِلاء) إلا نادرًا، وكذلك (فَعْل) لا يجمع على(أفْعِلاء)، وأن (أشياء) لو كان على وزن (أفْعِلاء) لما جاز أن يجمع على (أشاوَى)؛ لأن (أفْعِلاء) مما لا يُجمع على (فَعالَى)[2].

٣-في قوله تعالى: {إِنَّا بُرَءَآؤُاْ مِّنْكُمْ...}[الممتحنة:٤]

قال الفراء: "إن تركتَ الهمز من برآء أشرت إليه بصدرك، فقلت: بُرَاء، وقال الفراء: مدّة، وإشارة إلى الهمز، وليس يضبَط إلاّ بالسمع، ولم يجرها، ومن العرب من يقول: إنا بِراءٌ منكم، فيُجري، ولو قرئت كذلك كان وجهًا"[3].

ووافقه ابن جني حيث رأى الحذف في لامها، قال: "وحكى الفراء عنهم:(بُرَاءُ) غير مصروف، وقال: يريدون به:(بُرَءَاء) وحذفوا اللام[4].

فمنع إجراءه لأنه على (فُعلاء) الجمع المتناهي، وأجراه على حذف لامه على وزن (فُعاء) أو على قراءته بكسر الباء فيكون على وزن (فِعال) فلا موجب لعدم إجرائه، وقد جعله الفراء مسوغًا للقراءة بها.

---

(١) انظر: المنصف (٢/٩٦-١٠٠).

(٢) انظر: شرح الشافية (١/٣١)، والأصول (٣/٢٩٨)، وإملاء ما من به الرحمن (٢٢٧).

(٣) وبهذا قرأ عيسى الثقفي كما في المحتسب (٢/٣١٩).

(٤) انظر: المنصف (٢/٩٤).

٤-في قوله تعالى: {سَلاَسِلَ وَأَغْلاَلاً...}[الإنسان:٤].

قال الفراء: "كتبت (سلاسل) بالألف، وأجراها بعض القراء[١] لمكان الألف التي في آخرها، ولم يجر بعضهم، وقال الذي لم يجر: العرب تثبت فيما لا يجرى الألف في النصب، فإذا وصلوا حذفوا الألف، وكلٌّ صواب"[٢].

ورأى الزمخشري كذلك أن حقها ألاّ تُجرى، لكنه علل قراءة الإجراء من جهتين:

إحداهما: أن هذه النون عوض عن حرف الإطلاق، فيجري الوصل فيها مجرى الوقف.

والثانية: أن القارئ بها ممن يأخذ برواية الشعر فتمرّن لسانه على صرف غير المنصرف[٣].

قال الأخفش: "وكأن هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"[٤].

على أن الكسائي وغيره حكوا عن العرب جواز صرف جميع ما لا ينصرف، وقال الأخفش "سَمِعْنا من العرب من يَصرِف كل ما لا ينصرف؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصرفُ، وترك الصرف لعارضٍ فيها"[٥].

وهذا توجيه ثالث لها.

كما خرجت عند بعضهم على التناسب، لأنَّ ما قبله وما بعده منونٌ منصوب، والأجود في العربية ألا يُصرَف سلاسل، ولكن لما جُعِلت رأس آية صرفت ليكون آخر الآي على لفظٍ واحد[٦].

---

(١) وهي قراءة ابن كثير، ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي كما في السبعة (٦٦٣) لابن مجاهد.

(٢) انظر: معاني الفراء (٢١٤/٣).

(٣) انظر: الكشاف (٦٦٨/٤).

(٤) انظر: توضيح المقاصد (١٢٢٧/٣)، والدر المصون (٥٩٧/١٠).

(٥) انظر: الدر المصون (٥٩٧/١٠)

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٥٨/٥)، وإبراز المعاني (٧١٤/٢)، وتوضيح المقاصد (١٢٢٧/٣) وشرح الرضي على الكافية (١٠١/١)، والهمع (١٣١/١).

ومراعاة التناسب الصوتي خصيصة من خصائص العربية جارية في كلامهم كثيرًا، وفي القرآن شواهد وفيرة عليها، منها تغيير بنية الكلمة لإحداث التناسب بين رؤوس الآي، وحسن أثر هذا التناسب على السامع وعلى طلاوة العبارة وحلاوتها.

وهذا توجيه رابع.

٥-قوله تعالى: {كانَتْ قَوَارِيراً} [الإنسان:١٥]

قال الفراء: "أثبتت الألف في الأولى؛ لأنها رأس آية، والأخرى ليست بآية، فكان ثباتُ الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله، وقرأ بها أهل البصرة، وكتبوها في مصاحفهم كذلك.

وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعًا، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد في معنًى نصب بكتابين مختلفين، فإن شئت أجريتهما جميعًا، وإن شئت لم تجرهما، وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة، ولم تجر الثانية إذ لم يكن فيها الألف"[(١)].

قرأ نافع والكسائي: (قواريرًا قواريرًا) بتنوينهما وصلاً وإبداله ألفًا وقفًا[(٢)]، وابن عامر وحمزة وأبو عمرو وحفص: بمنع صرفهما[(٣)] وقرأ ابن كثير بصرف الأول ومنع الصرف في الثاني[(٤)].

ويرى الفراء أن الوجهين اللذين قرئت بهما (قوارير) له ما يقويه، فإجراء الأولى دون الثانية لأنها رأس آية، أما إجراؤهما كلتيهما فمن باب الإتباع والمناسبة وهو وارد كثيرًا في كلام العرب.

---

(١) معاني الفراء (٣/٢١٤).
(٢) انظر: السبعة (٦٦٣) لابن مجاهد، وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر.
(٣) انظر: السبعة (٦٦٤) لابن مجاهد.
(٤) انظر: السبعة (٦٦٤) لابن مجاهد.

وقد وافقه في قبولهما ابن جني، على توسعٍ في هذا من جهة أن العرب اعتادت إجراء كل ما لا يجرى إذا وُقِفَ عليه لكثرة الاستعمال ولخفة الألف في أواخر الأسماء، جاء في سر الصناعة: "فإنما زيدت هذه الألفات في أواخر هذه الأسماء التي لا تنوين فيها لإشباع الفتحات وتشبيه رؤوس الآي بقوافي الأبيات على أن من العرب من يقف على جميع ما لا ينصرف إذا كان منصوبا بالألف، فيقول رأيت أحمدًا وكلمت عثمانًا ولقيت إبراهيمًا وأصبحت سكرانًا، وإنما فعلوا ذلك لأنهم قد كثر اعتيادهم لصرف هذه الأسماء وغيرها مما لا ينصرف في الشعر والشعر كثير جدًّا وخفت أيضًا عليهم الألف فاجتلبوها فيما لا ينصرف لخفتها وكثرة اعتيادهم إياها"[(١)].

وقال الزمخشري: "وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول"[(٢)].

المطلب الثاني: ما كان مختومًا بألفٍ مقصورة أو ممدودة:

يقصد بألف التأنيث المقصورة: الألف التي تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة، غير أن الممدودة لا بد من أن تسبقها ألف زائدة للمد فتنقلب ألف التأنيث همزة، وإنما استقلت هذه بالمنع؛ لأن وجود ألف التأنيث وزيادتَها في آخر الاسم علة لفظية لدلالتها على أن مدخولها مؤنث، والتأنيث: فرع التذكير، فملازمتها له في حالاته كلها علةٌ معنوية[(٣)].

ولا بد –على هذا– أن يُفرق بينها وبين التي للإلحاق لا للتأنيث، فكلٌّ من ألف الإلحاق المقصورة، وألف التأنيث المقصورة لا يقبل (تاء) التأنيث، فكما لا

---

(١) سر صناعة الإعراب (٦٧٧/٢).

(٢) الكشاف (٦٢٧/٤)، وانظر: البحر المحيط (٣٨٩/٨)، وانظر: مغني اللبيب (٢٥٢)، وشرح الأشموني (٣٣٠/١).

(٣) انظر: حاشية الصبان: (١٤٩/٤).

يقال في (حُبْلى) حُبْلاَة؛ كذلك لا يقال في (علقى) إذا كان علمًا (علقاة) فلما أشبهت ألفُ الإلحاق المقصورة ألفَ التأنيث المقصورة أخذت حكمها في كون العلم المختوم بها ممنوعًا من الصرف، إلا أن المختوم بألف التأنيث المقصورة ممنوع من الصرف لعلّة واحدة، لأصالتها.

أما ألف الإلحاق فزائدة لا يكفي وجودها وحدها للمنع من الصرف؛ فلا بدّ أنْ تَنْضَمَّ لها العلمية فالكلمات نحو (عَلْقَى، وأَرطَى) تمنع من الصرف إذا استخدمت أعلامًا وفي آخرها ألف الإلحاق المقصورة[(١)].

وقد وردت هذه الألف في معاني القرآن:

في قوله تعالى: {وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا...}[آل عمران:٣٧]

قال الفراء: "وفي زكريا ثلاث لغات: القصر في ألِفه، فلا يستبِين فيها رفع ولا نصب ولا خفض، وتمدّ ألفه[(٢)] فتنصب وترفع بلا نون؛ لأنه لا يُجْرَى، وكثير في كلام العرب أن تحذف المدّة والياء الساكنة فيقال: هذا زكريٌّ قد جاء فيُجْرَى؛ لأنه يشبه المنسوب من أسماء العرب"[(٣)].

وفي حديثه هذا نص على منع جريه حال المد، غير أنه لم يبين علة ذلك، وقد ذكر غيره أن العلة كونُه مختومًا بألف التأنيث الممدودة، ويرى النحاس أنّه لا يُجرى في قصرٍ ولا في مدّ، واستدل على ذلك بأنهم لم يُجروه حالَ تنكيره[(٤)]، وهذا الرأي منه عجيب لأنه لو كان مقصورًا لم يتبين في آخره نون ولا غيرها نكرةً كان أم معرفة، وأما الممدود بألف التأنيث فلا يحتكم إلى تنكير

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك (١/١٩٧).

(٢) يريد: زكرياء دون تنوين.

(٣) انظر: معاني الفراء (١/٢٠٨).

(٤) انظر: إعراب القرآن (١/٣٧٢).

ولا تعريف فهو ممنوع من الإجراء في سائر أحواله، وقال قومٌ: لا يجرى لأنه أعجمي[(١)] فيكون ممنوعًا من الإجراء لعلتين.

والرأيان وجيهان، فهو أعجمي في أصله من جهة، غير أن كثرة استعماله في العربية وموافقته أحد أوزانها يُجري عليه أحكامَها.

المبحث الثاني: ما لا يُجرى لاجتماع علتين:

المطلب الأول: العلمية والتأنيث:

وقد وردت في كتاب معاني القرآن في المواضع التالية:

١-في قوله تعالى: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً...}[هود:٦١]

قال الفراء: "وقد اختلف القراء في (ثَمُود) فمنهم من أجْراه في كلّ حال[(٢)]، ومنهم من لم يُجْرِه في حال[(٣)]، حدَّثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: حدّثني قيس عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النَخَميّ عن أبيه أنه كان لا يُجري (ثمود) في شيء من القرآن (فقرأ بذلك حمزة) ومنهم من أجرى (ثمود) في النصب لأنها مكتوبة بالألف في كل القرآن إلا في موضع واحد {وآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً}[الإسراء:٥٩] فأخذ بذلك الكسائيّ فأجراها في النصب ولم يُجرها في الخفض ولا في الرفع إلاَّ في حرف واحد: قولِه {أَلا إن ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْداً لثمودٍ}[هود:٦٨] فسألوه عن ذلك فقال: قرئت في

---

(١) انظر: إعراب القرآن (٣٧٢/١)، وأيضًا: أوضح المسالك (١١٦/٤)، وشرح ابن عقيل (٣٢٢/٣).

(٢) وهذه قراءة الكسائي كما في السبعة (٣٣٧) لابن مجاهد.

(٣) وهي قراءة حمزة كما في السبعة (٣٣٧) لابن مجاهد، وقال: "وروي عن حفص عن عاصم أنه لم يجر {ثمود} في شيء من القرآن مثل حمزة" وقد ذكر الخلاف في الرواية عن عاصم.

الخفض من الـــمُجْرَى وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يَختلف، فأجريته لقربه منه"[(١)].

٢-في قوله تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ...} [فصلت: ١٧].

قال الفراء: "برفع ثمود، قرأ بذلك عاصم، وأهل المدينة[(٢)]، والأعمش، إلا أن الأعمش كان يجرى ثمود في كل القرآن إلا قوله: {وآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ}[الإسراء:٥٩]، فإنه كان لا ينون، لأَنّ كتابه بغير ألف[(٣)]، ومن أجراها جعلها اسماً لرجل أو لجبل، ومن لم يجرها جعلها اسماً للأُمة التي هي منها قال: وسمعت بعض العرب يقول: تترك بني أسد وهم فصحاء، فلم يُجْر أسدَ، وما أردت به القبيلة من الأَسماء التي تجرى فلا تجرها، وإجراؤها أجود في العربية[(٤)] مثلَ قولك: جاءتك تميمٌ بأسرها، وقيس بأسرها، فهذا مما يُجْرَى، ولا يُجْرى مثل التفسير في ثمود وأسد"[(٥)].

وعليه فللقراء فيها ثلاثة مذاهب:

- صرفها إطلاقًا حملاً على أنها اسمٌ لرجل وقرأ بذلك الأعمش.
- منع صرفها إطلاقًا على أنها اسم القبيلة، فامتنعت للعلمية والتأنيث[(٦)]، وتلك قراءة حمزة.
- منعها في حال الرفع والخفض، وإجراؤها في حال النصب في كل موضع إلا واحدًا اجتمع فيه نصب ورفع فأجريا مراعاةً للتناسب الذي يقتضيه قرب الموقع وتلك قراءة الكسائيّ.

---

(١) انظر: معاني الفراء (٢٠/٢).

(٢) وهي قراءة الجمهور كما في البحر المحيط (٤٧٠/٧).

(٣) انظر: البحر المحيط (٤٧٠/٧).

(٤) انظر: اللباب(٥٢٠/١).

(٥) انظر: معاني الفراء (١٤/٣).

(٦) انظر: المقتضب (٣٥٣/٣)، والأصول (٩٥/٢).

ويحكم الفراء بأنّ إجراء ما كان من أسماء القبائل التي كانت تُجرى قبل التسمية بها أجود في العربية، رغم علة العلمية والتأنيث وذلك حملاً لها على أصلها.

٣-في قوله تعالى: وقوله: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ} [التوبة:٢٥]

قال الفراء: "وحُنَين وادٍ بين مكة والطائف، وجرى (حنين) لأنه اسم لمذكَّر، وإذا سمَّيت ماء أو واديا أو جبلاً باسم مذكّر لا علّة فيه أجريته، من ذلك حنين، وبَدْر، وأُحُد، وحِراء، وثَبِير، ودابِق، وواسط، وإنما سمّى واسطًا بالقصر الذي بناه الحجّاج بين الكوفة والبصرة، ولو أراد البلدة أو اسما مؤنّثا لقال: واسطة، وربما جعلت العرب واسط وحُنين وبدر، اسما لبلدته التي هو بها فلا يجرونه؛ وأنشدني بعضهم[(١)]:

نصروا نبِيَّهمُ وشَدّوا أَزْرَه * بحُنَينَ يوم تواكُلِ الأَبطالِ**

وقال الآخر[(٢)]:

ألسنا أكرم الثَّقَلَيْن رَحْلا * وأعظمَه ببطن حِراءَ نارا**

فجعل حراء اسمًا للبلدة التي هو بها، فكان مذكرًا يسمى به مؤنّث فلم يُجْرَ، وقال آخر[(٣)]:

لقد ضاع قوم قلّدوك أمورَهم * بدابِقَ إذ قيل العدوّ قريب**

رأوا جسدًا ضخمًا فقالوا مقاتلٌ * ولم يعلموا أن الفؤاد نــخيب**

ولو أردت ببدر البلدة لجاز أن تقول: مررت ببدْرَ يا هذا"[(٤)].

---

(١) البيت من الكامل لحسان بن ثابت كما في ديوانه (٥١٢).

(٢) البيت من الوافر نسبه ياقوت في معجم البلدان (٢٣٣/٢) لجرير، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٣) البيتان من الطويل أنشدهما ابن الأعرابي كما في معجم البلدان (٤١٧/٢).

(٤) انظر: معاني الفراء (٤٢٩/١).

وقد أجرى القراء (حنين) في هذه الآية بالإجماع، ولم يُروَ أن أحدًا منَعَ إجراءه[١].

قال النحاس: "وانصرف حنين لأنه مذكرٌ اسمُ وادٍ، ومن العرب من لا يجريه؛ يجعله اسمًا للبقعة"[٢].

فالأصل في هذا قصد المتكلم؛ فإن حمله على معنًى مذكر أجراه وإن حمله على معنًى مؤنث لم يُجره للعلمية والتأنيث، وبناء على ذلك؛ يشترط لمعاملة الاسم حملاً على معناه ألا يوجد فيه ما يمنع من هذا الحمل كأن يكون الاسم مؤنثًا بلفظه – ولو سمي به المذكر– فيمتنع صرفه لامتناع ورود التذكير فيه البتة[٣].

٤–في قوله تعالى: {ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ...}.[القمر:٤٨]

قال الفراء: "سقر: اسم من أسماء جهنم لا يجرى، وكل اسم كان لمؤنث فيه الهاء أو ليس فيه الهاء فهو يجرى إلا أسماء مخصوصة خفت فأجريت، وترك بعضهم إجراءها، وهي: هند، ودعد، وجُمل، ورئم، تُجرى ولا تُجرى، فمن لم يُجرها قال: كلٌ مؤنثٌ فحظه ألا يجرى، لأن فيه معنى الهاء، وإن لم تظهر ألا ترى أنك إذا حقّرتها وصغرتها قلت: هنيدة، ودعيدة، ومن أجراها قال: خفّت لسكون الأوسط منها، وأسقطت الهاء، فلم تظهر فخفّفت فجرت"[٤].

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٩٥/٢).

(٢) إعراب القرآن (٢٠٩/٢).

(٣) انظر: الكشاف (٤٤٠/٤)، وأوضح المسالك (١٢٥/٤)، وشرح الشذور (٥٩٥)، وشرح الرضي على الكافية (١٤٣/١).

(٤) معاني الفراء (١١٠/٣).

وقال الأنباري: "ألا ترى من يجوّز أن تصرف هند؛ لا يجوز أن يصرف سقر كما لا يجوّز أن يصرف زينب؛ لأن الحركة ألحقته بما كان على أربعة أحرف"[(١)].

ويُفهم من كلامهما أن سلب الحركة من أوسط الثلاثي المؤنث يخففه فيُجرى، على حين أن تحركه بالفتح ثِقَلٌ يعادل ثقل حرفٍ رابع، وعلل العكبري ذلك بأن حركة الأوسط كالحرف الرابع لأمرين:

أحدُهما: أنَّ الحركة زائدة على أقلِّ الأصول فصار الاسم بها كالرباعيّ.

والآخر: أنَّها في النسب كالحرف الخامس ففي النسب إلى جَمزَى يقال: جمزيّ فتحذف الألف كما تحذف في الخماسيّ نحو المرتمي، ولو كان الأوسط ساكناً لجاز إثبات الألف وحذفها كالنسب إلى حبلى إذ يجوز فيه: حُبليٌّ وحُبلَويّ[(٢)].

واعترض المرادي على ابن الأنباري حين جوّز في (سقر) الوجهين، فالمنع فيها متحتم -عنده- لاجتماع علتي العلمية والتأنيث[(٣)].

٥-في قوله عز وجل: {تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً...}[الإنسان:١٨]

قال الفراء: "ذكروا أن السلسبيل اسم للعين، وذكر أنه صفة للماء لسلسلته وعذوبته، ونرى أنه لو كان اسما للعين لكان ترك الإجراء فيه أكثر، ولم نَر أحدًا من القراء ترك إجراءها وهو جائز في العربية، كما كان في قراءة عبدالله: {وَلاَ تَذَرُنّ وَدًّا ولا سُوَاعاً ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً} بالألف، وكما قال: "سلاسلا"،

(١) أسرار العربية (٣٢٤/١)، وانظر: البحر المحيط (١٧٠/٨).

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٥٠٩/١).

(٣) انظر: توضيح المقاصد (١٢٠٦/٣).

و"قواريرا" بالألف، فأجروا ما لا يجرى، وليس بخطأ، لأن العرب تجري ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة[(١)]:

فما وجدُ أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ * رأين مَجَرًّا من حُوارٍ ومصْرعَا**

فأجرى روائم، وهي مما لا يجرى فيما لا أحصيه في أشعارهم"[(٢)].

وظاهر كلامه أن سلسبيل صفةٌ للعين، وأن إجراءها على هذا قياسٌ، وفي كلامه إلماحٌ إلى أنها لو كان حقها عدم الإجراء لعلميتها وتأنيثها فأجريت في القراءة لجاز؛ لأن القراءات جاءت بأسماء حقها عدم الإجراء مُجراةً، حملاً على تجويزه في الشعر وفيه برهان على عدم مجافاته الفصاحة.

قال الزمخشري: "قرئ (سلسبيل) على منع الصرف، لاجتماع العلمية والتأنيث"[(٣)].

وجاء في مشكل إعراب القرآن أن (سلسبيل) نكرة أعجمي ولذلك صُرِف، موفِّقًا في ذلك بين عجمتها وإجرائها[(٤)]، والسلسبيل في المعاجم من الخماسي المزيد بالياء، وزنه فَعْلَليل، من السلاسة والسهولة، فليس بأعجمي[(٥)].

قال أبو حيان: "هذه العين تسمى سلسبيلاً أي توصف بأنها سلسلة في الاتساع سهلة في المذاق، ولا يحمل سلسبيل على أنه اسم حقيقة، لأنه إذ ذاك كان ممنوع الصرف للتأنيث والعلمية.

---

(١) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي رضي الله عنه المتوفى سنة (٣٠هـ)، وقد نسب له في جمهرة أشعار العرب (٢٢٥)، والعين (١٦٨/٨)، والمفضليات (٢٧٠).

(٢) معاني الفراء (٢١٧/٣-٢١٨).

(٣) الكشاف (٦٧٢/٤).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (٧٨٥/٢).

(٥) انظر: العين (٣٤٥/٧)، والزاهر (١٩٦/٢)، وتهذيب اللغة (١٠٩/١٣).

وقد روي عن طلحة أنه قرأه بغير ألف، جعله علماً لها، فإن كان علماً فوجه قراءة الجمهور بالتنوين المناسبة للفواصل، كما قال ذلك بعضهم في سلاسلاً وقواريراً؛ ويحسن ذلك أنه لغة بعض العرب، أعني صرف ما لا يصرفه أكثر العرب"[١].

وهذا الرأي لأبي حيان يتفق مع رأي الفراء قبول الوجهين في قراءتها وألا تَعارُضَ نحويًّا في القراءتين، وبهذا الرأي أيضًا سبق النحاس في إعرابه[٢].

ويرى بعض النحويين في قراءة من قرأ سلاسلاً بالتنوين أنه بدل من حرف الإطلاق، فقد أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر، كدخول التنوين في القوافي المطلقة للإشعار بترك الترنم، قال الراجز[٣]:

يا صاح ما هاج الدموع الذُّرّفنْ

فهذه النون بدل من الألف، لأنه لو ترنم لوقف بألف الإطلاق[٤].

٦-في قوله تعالى: {وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ}[الحجر:٧٨].

قال الفراء: "قوله: {الأَيْكَةِ} قرأها الأعمش وعَاصم والحسن البصريّ: {الأَيْكَةِ} بالهمز في كل القرآن[٥]، وقرأها أهل المدينة كذلك إلا في (الشعراء) وفي (ص) فإنهم جَعلوها بغير ألف ولام ولم يجُروها[٦]، ونرى -والله أعلم-

(١) البحر المحيط (٣٩٠/٨).

(٢) انظر: إعراب القرآن (١٠٢/٥).

(٣) البيت من الرجز نسبه سيبويه في الكتاب (٢٠٧/٤) للعجاج.

(٤) انظر: البحر المحيط (٣٩٨/٨).

(٥) انظر: السبعة (٣٦٨) لابن مجاهد، وقرأ بها أيضا أبو عمرو وحمزة والكسائي.

(٦) انظر: السبعة (٣٦٨) لابن مجاهد، وقرأ بها ابن كثير وابن عامر ونافع، وفي رواية ورش عن نافع أنه قرأها في سورة الحجر وفي ق متروكة الهمزة مفتوحة اللام بحركة الهمزة والهمزة ساقطة.

أنها كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمز فَسقطت الألِف لتحرك اللام، فينبغي أن تكون القراءة فيها بالألف واللام لأنها موضع واحد في قول الفريقين"[(١)].

قال السمين: "وقد اضطربتْ أقوالُ الناسِ في القراءة الأُولى و وَجْهُها على ما قال أبو عُبيد: "أَنَّ (لَيْكَةَ) اسمٌ للقرية التي كانوا فيها، والأيْكَةَ اسمٌ للبلد كله، قال أبو عبيد: "لا أُحبُّ مفارقة الخطِّ في شيءٍ من القرآن إلاَّ ما يَخرج من كلام العرب، وهذا ليس بخارجٍ من كلامها مع صحة المعنى في هذه الحروف؛ وذلك أَنَّا وجدنا في بعض التفسير الفرقَ بين لَيْكة والأَيْكة فقيل: لَيْكة هي اسمُ القرية التي كانوا فيها، والأَيْكَةُ: البلادُ كلُّها، فوجدْتُ التي في (الحجر) والتي في (ق) "الأَيْكَة"، ووَجدتُ التي في (الشعراء) والتي في (ص) "لَيْكَة"، ثم اجْتَمَعَتْ عليها مصاحفُ الأمصارِ بعدُ، فلا نَعلمُها اختلفتْ فيها، وقرأ أهل المدينة على هذا اللفظ الذي قصصنا، يعني بغير ألفٍ ولامٍ ولا إجراءٍ"[(٢)].

وقال النحاس: "أَجْمع القرَّاءُ على خفض التي في الحجر و(ق) فيجبُ أن يُرَد ما اختُلِف فيه إلى ما اتُّفِق عليه إذا كان المعنى واحداً، فأمَّا ما حكاه أبو عبيد من أَنَّ "ليكَةَ" اسمُ القرية، وأن الأيكةَ اسمُ البلدِ كلِّه فشيءٌ لا يَثبتُ ولا يُعرَفُ مَن قاله"[(٣)].

ويرى أنه في كل أحواله رأي فيه نظر؛ لأنه لا خلاف بين أهل اللغة أن الأَيْكَة هي الشجرُ الملتفُّ، والقولُ فيه عنده أنَّ أصلَه: الأَيْكَة، ثم خُفِّفَت الهمزة وسكنت بنقل حركتها إلى اللام فسَقَطَتْ، واستُغْني عن ألفِ الوصلِ؛ لتحرك

(١) معاني الفراء (٢/٩١).
(٢) الدر المصون (٨/٥٤٤).
(٣) إعراب القرآن (٣/١٩٠).

اللام فلا يجوزُ على هذا إلا الإجراء، مثلما يجرى الأَحْمَر على تحقيقِ الهمزة، وعند تخفيفها فتقول: مررت بالأحمرِ وبِلَحْمَرِ[(١)].

والدليل عليه قول سيبويه: "اعلَمْ أن كلَّ ما لم ينصرف إذا دخلته الألفُ واللامُ أو أَضَفْتَه انصرَفَ"[(٢)].

والراجح من هذه الأقوال عند الفراء أنها (الأيكة) بمعناها الواحد، وأن (ليكة) هي نفسها لكن على قراءة من يحذف الهمز، فهو فرق صوتيٌّ وليس معنويًّا، ولا احتجاج في كلام المفرقين بين معنييهما لعدم ثبوت الأدلة عليه، وعلى هذا فهي مُجراةٌ إذ لا علة فيها تمنع الإجراء، وإن لم يصرّح الفراء بردِّ النصب في قراءة من نصَب.

٧-في قوله تعالى {وجِئْتُكَ مِنْ سبَأ بِنَبإٍ يَقِينٍ}[النمل: ٢٢].

قال الفراء: "القراء على إجرَاء{سَبأ} لأنه -فيما ذكروا- رجل، وكذلك فأَجْرِه إن كان اسماً لجبل، ولم يُجْرِهِ أبو عمرو بن العلاء، وزعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو عنه فقال: ليس أدري ما هو، وقد ذهب مذهباً إذ لم يَدْر ما هو؛ لأنَّ العرب إذا سمَّتْ بالاسم المجهول تركوا إجراءه، كما قال الأعشى[(٣)]:

وتدفنُ منه الصَّالحاتُ وإن يُسئْ * يكن ما أساء النارَ في رأس كَبْكَبا**

فكأنه جهل الكبكَب، وسَمعت أبا السفّاح السَّلولي يقول: هذا أبو صُعْرورَ قد جاء، فلم يجره لأنه ليس من عادتهم في التسمية.

قال الفرّاء: الصُعرور شبيه بالصَمْغ.

---

(١) انظر: السابق.

(٢) الكتاب (٢٢/١).

(٣) البيت من الطويل في ديوان الأعشى (٨٨).

وقال الشاعر في إجْرائه[١]:

الواردون وتيمٌ في ذُرَا سَبَأٍ * قد عضّ أعْنَاقَهم جلدُ الجواميسِ**

ولو جَعلته اسماً للقبيلة إن كانَ رجلاً أو جعَلته اسماً لما حَوله إن كان جبلاً لم تُجرِه أيضاً"[٢].

وقال أيضًا: "والعرب تقول: تفرقوا أيادِي سَبَا وأيدي سَبًا قَال الشاعر[٣]:

عيناً ترى النَّاس إليها نَيْسَبا * من صَادرٍ وواردٍ أيدي سَبَا**

يتركونَ همزهَا لكثرة ما جرى على ألسنتهم ويُجرون سَبا، ولا يُجرونَ.

ومَن لم يُجر ذهب إلى البلدة، ومن أجرى جَعل سَبَا رجلاً أو جبلاً، ويهمز، وهو في القراءة كثير بالهمز لا أعلم أحدًا ترك همزهُ"[٤].

ورد النحاس هذا الكلام ورآه بعيدًا، لأن الأصل في الأسماء الصرف فوجب صرفه إن لم يعرف أصله، قال: "وإنما يمنع الشيء من الصرف لعلّة داخلة عليه؛ فالأصل ثابت، فلا يزول بما لا يعرف، واحتجاجه بكبكب لا معنى له؛ لأن كبكب جبل معروفٌ منع من الصرف لأنه بقعة، وإن كان الصرف فيه حسنًا"[٥].

---

(١) البيت من البسيط، نسبه النهرواني في الجليس الصالح (٣٨٨/٢)، وابن سيدة في المخصص (٥٦/١) إلى جرير، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٢) معاني الفراء (٢٨٩/٢).

(٣) البيت من الرجز لم أعثر على قائله، وعجزه –وهو موضع الشاهد – قاله دكين بن رجاء التميمي في أبيات يمدح فيها مصعب بن الزبير كما في تاريخ دمشق (٣٠٧/١٧)، ومعجم الأدباء (٣٢٣/٣)، ونسب السيوطي في المزهر (٢٢٠/٢)، والزبيدي في تاج العروس (٢٦٦/١) عجز البيت للعجاج.

(٤) معاني الفراء (٣٥٨/٢).

(٥) إعراب القرآن (١٤٠/٣).

ورأى أبو حيان[١] أن من سكن الهمزة فذلك لتوالي الحركات فيمن منع الصرف، وإجراءً للوصل مجرى الوقف[٢].

وذهب مكي إلى أن الإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي[٣].

وقرأ الأعمش: من سبأِ، بكسر الهمزة من غير تنوين، حكاها عنه ابن خالويه وابن عطية[٤].

وقرأ ابن كثير في رواية: من سبًا[٥]، بتنوين الباء على وزن رحًى، جعله مقصوراً مصروفاً.

وذكر أبو معاذ أنه قرأ من سبْأَ: بسكون الباء وهمزة مفتوحة غير منونة، بناه على فعلى، فامتنع الصرف للتأنيث اللازم.

وروى ابن حبيب، عن اليزيدي: من سَبأْ، بألف ساكنة[٦] كقولهم: تفرقوا أيدي سبا[٧].

قال أبو عبيد: وهي قراءتنا التي نختار، يعني: من سبأَ بنبأٍ يقين[٨]، قال: لأن سبأ اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة وليس بخفيف فيجرى لخفته، والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل ومن ذهب إلى هذا لزمه أن يجري ثمود في كل

---

(١) انظر: البحر المحيط (٦٣/٧).

(٢) وهي قراءة ابن كثير برواية قنبل وشبل كما في السبعة (٤٨٠).

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن (٥٣٣/٢).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (٣٠٤/٤).

(٥) انظر: السابق.

(٦) انظر: السابق.

(٧) البحر المحيط (٦٣/٧) وانظر: الكشاف (٣٦٤/٣).

(٨) وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير في رواية البزي كما في السبعة (٤٨٠).

القرآن، فإنه وإن كان اليوم اسم قبيلة فإنه في الأصل اسم رجلٍ وكذلك سبأ، فإن قيل: إن ثمود أكثر في العدد من سبأ بحرف؛ قيل: إن الحركة التي في الباء والهمزة قد زادتا في ثقله أكثر من ذلك الحرفِ أو مثله، وإنما الزيادة في ثمود واو ساكنة.

وقال النحاس: "قوله لأن سبأ اسم مؤنث لامرأة أو قبيلة يوجب أنه ترك صرفه لأحد هذين الأمرين وأحدهما لا يشبه صاحبه لأن اسم المرأة تأنيث حقيقي واسم القبيلة تأنيث غير حقيقي والاختيار عند سيبويه[1] في أسماء القبائل إذا كان لا يستعمل فيها (بنو) الصرف، نحو: ثمود، وقوله: ليس بخفيف فيجرى لخفته، ليس بحجة على من صرفه لأنه لم يقل أحد علمناه صرفته لأنه خفيف، وقوله: والذي يجريه يذهب به إلى أنه اسم رجل، ليس هذا حجة من أجراه إنما حجته أنه اسم للحي وإن كان أصله على الحقيقة أنه اسم لرجل، روى فروة بن

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢٥٣/٣).

مسيك[١] وعبد الله بن عباس[٢] عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو معروف في النسب سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان"[٣].

٨-في قوله تعالى: {كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى}[المعارج:١٥]

قال الفراء: "ولظى: اسم من أسماء جهنم[٤] فلذلك لم يُجرِهْ"[٥].

وقيل: أو هو اسم للدركة الثانية من دركاتِها، ومُنع الصرفَ للعلمية والتأنيث[٦].

وقيل: اللَّظى في الأصل: اللَّهب، ونُقل عَلَمًا لجهنم، ولذلك مُنِع من الصَّرف.

فـ (لظى) ممنوعةٌ من الصَّرف اتفاقاً[٧].

---

(١) يعني حديث فروة بن مسيك الغطيفي قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ((فذكر الحديث فقال رجل من القوم: يا رسول الله أخبرنا عن سبأ ما هو؟ أرض أم امرأة؟ فقال: ليس بأرض ولا امرأة، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب، فتيامن ستة، وتشاءم أربعة)) وقد أخرجه أبو داود في أول كتاب الحروف والقراءات ح(٣٩٨٨)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة سبأ {بسم الله الرحمن الرحيم} ح(٣٢٢٢).

(٢) يعنى حديث ابن عباس أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبأ ما هو؟ أرجل أم امرأة أم أرض؟ قال: ((بل هو رجل ولد له عشرة فسكن اليمن منهم ستة، وبالشام منهم أربعة، فأما اليمانيون فمذحج وكندة والأزد والأشعرون وأنمار وحمير، وأما الشامية فلخم وجذام وعاملة وغسان)) وقد أخرجه الإمام أحمد ح(٢٩٠٠).

(٣) انظر: إعراب القرآن (٣/١٤٠-١٤١).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (١٤/٢٨٤).

(٥) معاني الفراء (٣/١٨٤).

(٦) انظر: البحر المحيط (٨/٣٢٤).

(٧) انظر: الدر المصون (١٠/٤٥٦) وأوضح المسالك (٤/١٢٥) وشرح الشذور (٥٩٥).

٩-في قوله تعالى: {وَمَآ أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ}[المطففين:٨].

قال الفراء: "ذكروا أنها الصخرة التي تحت الأرض[١]، ونرى أنه صفة من صفاتها؛ لأنه لو كان لها اسمًا لم يجر.

وإن قلت: أجريتُه لأني ذهبت بالصخرة إلى أنها الحجر الذي فيه الكتاب كان وجهًا"[٢].

ووافقه النحاس[٣]، فلو كان علمًا على الصخرة فهو مؤنثٌ وحقه ألا يُجرى، لكنْ يمكن اعتباره علمًا مادام ذلك لا يخرج بقواعده إلى ما يخالف القراءة فيُجوِّز عدَّه علمًا إذا قُصِد به مذكر لئلا يقتضي القياس أن يُمنع إجراؤه فيتعارض مع القراءة التي جاءت به مُجرًى إطلاقًا.

وقال الزمخشري: "فإن قلت: {أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ} أصفة هو أم اسم؟ قلت: بل هو اسم علم منقول من وصف، كحاتم، وهو منصرف لأنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو التعريف"[٤].

١٠-في قوله تعالى: {لينبذن في الحطمة} [الهُمزة:٤]

قال الفراء: "والحطمة اسم من أسماء النار[٥] كقوله: جهنم، وسقر، ولظى فلو ألقيت منها الألف واللام إذ كانت اسمًا لم يَجرِ"[٦].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٣١٠/١٠)، والمحكم (٢٧٦/٧).

(٢) معاني الفراء (٢٤٦/٣).

(٣) انظر: إعراب القرآن (١٧٦/٥).

(٤) الكشاف (٧٢٢/٤) وانظر: البحر المحيط (٤٣٢/٨).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (٢٣٢/٤)، والمحكم (٢٤٩/٣).

(٦) معاني الفراء (٢٩٠/٣).

ويرى أبو بكر الأنباري أن الحُطَمَة مؤنثة، وتجرى لدخول الألف واللام عليها[١].

فهي إذن لا تُجرى للعلمية والتأنيث إلا أن يحول دون ذلك إضافة أو تعريف فلما عرفت بالألف واللام أجريت قياسًا.

١١-في قوله تعالى: {اهْبِطُواْ مِصْراً}[البقرة:٦١]

قال الفراء: "كتبت بالألف، وأسماءُ البُلدان لا تنصرف خَفَّت أو ثَقُلت، وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيءٌ جرى إذا كان على ثلاثة أحرُفٍ وَأَوْسَطُها ساكنٌ مثلُ دَعْدٍ وهِنْد وجُمْل، وإنما انصرفت إذا سمّى بها النِّساء؛ لأنها تُردَّد وتَكثُر بها التّسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود.

فإن شئت جعلت الألف التي في "مِصْرَا" ألفًا يُوقَفُ عليها، فإذا وصلتَ لم تنوِّن، كما كتبوا "سَلاَسِلاً" و "قَوَارِيراً" بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما، وإن شئت جعلت "مِصْرَ" غير المصر التي تُعرَف، يريد اهبطوا مِصراً من الأمْصار، فإن الذي سألتم لا يكون إلا في القُرَى والأمصار، والوجه الأوّل أحبّ إليّ؛ لأنها في قراءة عبدالله "اهْبِطوا مِصْرَ" بغير ألف، وفي قراءة أُبَيٍّ: "اهْبِطُوا فَإنّ لَكُمْ ما سَأَلْتُم واسْكُنُوا مِصْرَ" وتصديق ذلك أنها في سورة يوسف بغير ألف: {ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللّهُ آمِنِينَ}"[٢].

فإجراؤها عنده -إذا أريد بها البلد المعيّن- غير قياسي، بل هو من قبيل (قواريرا) و(سلاسلا) حين الوقوف عليها، لأن أعلام البلدان لا تُجرى خفت أو ثقلت.

ويخالفه سيبويه الذي يعامل خفيفها معاملة (هند ودعد) قال: ذا كان اسمُ الأرضِ على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً أو كان الغالبَ عليه المؤنثُ كعُمان

---

(١) انظر: الزاهر (١٤٨/٢).

(٢) معاني الفراء (٤٢/١-٤٣).

فهو بمنزلة قِدْر وشَمْس ودَعْد، وبَلَغَنَا عن بعض المفسرين أن قوله تبارك وتعالى: "اهْبِطُوا مِصْرَاً" إنما أراد مِصْرَ بعينها"[(١)].

ونقل ذلك عنه ابن سيدة في المخصص[(٢)]، ووافق الفراء في أنها مصرٌ من الأمصار وحقها الإجراء قياسًا الأخفش[(٣)] والمبرد[(٤)].

وقال الزمخشري: "ويحتمل أن يريد العلم وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه وهما التعريف والتأنيث لسكون وسطه كقوله: (ونوحًا ولوطًا) وفيهما العجمة والتعريف، وإن أريد به البلد فما فيه إلا سبب واحد، وإن يريد مصرا من الأمصار وفي مصحف عبد الله وقرأ به الأعمش (اهبطوا مصر) بغير تنوين"[(٥)].

وبين أبو حيّان أن الزمخشري شبّهه في منع الصرف -علمًا- بنوح ولوط حيث صُرِفا وإن كان فيهما العلمية والعجمة لخفة الاسم بكونه ثلاثياً ساكن الوسط، ورأى خلافه؛ لأن مصر اجتمع فيه ثلاثة أسباب وهي: التأنيث والعلمية والعجمة، فمنع صرفه متحتم بخلاف هند، فإنه ليس فيه سوى العلمية والتأنيث، وذكر أن من النحويين من خالف في هند، وزعم أنه لا يجوز فيه إلا منع الصرف"[(٦)].

١٢-في قوله تعالى: {وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ}[القصص:٢٢]

---

(١) انظر: الكتاب (٢٤٢/٣).

(٢) (١٦١/٥).

(٣) انظر: معاني الأخفش (١٠٥/١-١٠٦).

(٤) انظر: المقتضب (٣٥٢/٣).

(٥) الكشاف (١٧٤/١).

(٦) انظر: البحر المحيط (٣٩٧/١).

قال الفراء: "يريد: قَصد ماء مَدْيَن، ومَدْيَن لم تصرف لأنها اسم لتلك البلدة، وقال الشاعر[١]:

رُهبانُ مَدْيَن لو رأوكِ تَنَزَّلُوا *** والعُصْمُ من شَعَفِ العقول الفادر"[٢].

قال القرطبيّ في تفسيره: "من رأى أن مدين اسم رجل لم يصرفه لأنه معرفة أعجمي، ومن رآه اسما للقبيلة أو الأرض فهو أحرى بألا يصرفه"[٣].

والجمهور على أنّ مدين أعجمي، فلو كان عربياً احتمل أن يكون (فَعْيَلَ) من مدين بالمكان: أقام به، وهو بناء نادر، وقيل: مهمل.

أو مَفْعَلاً من دان، فتصحيحه شاذ كمريم ومَكْوَرة ومَطْيَبَة، وهو ممنوع الصّرف على كل حال سواء كان اسم أرض أو اسم قبيلة أعجمياً أم عربياً[٤].

١٣-في قوله تعالى: {إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ}[الفجر:٧]

قال الفراء: "لم يجر القراء (إرم) لأنّها فيما ذكروا اسم بلدة، وذكر الكلبي بإسناده أن (إرم) سام بن نوح، فإن كان هكذا اسمًا فإنما تُرِك إجراؤه لأنه كالعجمي"[٥].

ويفهم من كلامه أن علة التأنيث أقوى في منع الإجراء من علة العجمة، فإذا اجتمعتا في اسم لم يُجرَ للتأنيث لا للعجمة.

وقال الزمخشري: "ولم تنصرف قبيلة كانت أو أرضاً للتعريف والتأنيث"[٦].

---

(١) البيت من الكامل لجرير كما في ديوانه بشرح محمد بن حبيب (٣٠٧).

(٢) معاني الفراء (٣٠٤/٢).

(٣) تفسير القرطبي (٢٤٧/٧).

(٤) انظر: البحر المحيط (٣٣٩/٤).

(٥) معاني الفراء (٢٦٠/٣).

(٦) الكشاف(٧٥٠/٤).

ففيه العلمية، والتأنيث لقوله: ذات العماد[١].

وقال العكبري: "لا ينصرف للتعريف والتأنيث، وقيل: هو اسم قبيلة"[٢].

لأنه سواءٌ كان المعنى: البلدة أو القبيلة فعلّة التأنيث فيهما قائمة.

وقال أبو حيان: "وإن كان اسم القبيلة فقد يلحظ فيه معنى الحي فيصرف، أو لا يلحظ فجاء على لغة من صرف هندًا"[٣].

المطلب الثاني: العلمية والعجمة

وقد وردت في معاني القرآن في المواضع التالية:

١-في قوله: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ...}[الأنعام:٧٤]

قال الفراء: "يقال: آزر في موضع خفض، ولا يُجْرى لأنه أعجمي"[٤].

أما النحاس فرآه غير مجرًى للوصفية وزِنة (أفعل) قال: "ويكون بدلاً كما يقال: رجل أجوف، أي عظيم الجوف، وكذا آزر يكون عظيم الأزر معوجّه"[٥].

وذكر الزجاج قولاً بأن آزر اسمُ صنم[٦]، ورأى الفارسي أنه من الأعجمي الذي وافق لفظ العربي[٧].

وقال العكبري: "ولم ينصرف للعجمة والتعريف على قول من لم يشتقه من الإزر أو الوزر، ومن اشتقه من واحد منهما قال هو عربي ولم يصرفه

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١٤٨/٣).

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن (٢٦٨/٢).

(٣) البحر المحيط (٤٦٤/٨).

(٤) معاني الفراء (٣٤٠/١).

(٥) إعراب القرآن (٧٦/٢).

(٦) انظر: معاني الزجاج (٢٦٣/٢).

(٧) انظر: المسائل الحلبيات (٣٥٩).

للتعريف ووزن الفعل...وقال الطبري: والحاصل أن ادّعاء الاشتقاق فيه بعيد؛ لأن الأسماء الأعجمية لا يَدْخُلُهَا اشتقاق ولا تصريف"[١].

٢-في قوله: {وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ}[الأنعام:٨٦]

قال الفراء: "وقوله: {وَالْيَسَعَ} يشدّد أصحاب عبد الله اللام، وهي أشبه بأسماء العجم من الذين يقولون (والّيْسَعَ) لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجْرى؛ مثل يزيد ويعمر إلا في شعر؛ أنشد بعضهم[٢]:

وَجَدْنا الوليد بن اليزيد مباركًا * شديدًا بأَحْنَاء الخِلافةِ كاهِله**

وإنما أَدخل في يزيد الألف واللام لــمّا أدخلها في الوليد، والعرب إذا فعلت ذلك فقد أمسَّت الحرف مدحًا...وكلٌ صواب"[٣].

فرأى الفراء أنها لم تُمنع الإجراءَ للعلمية وزنة الفعل بل للعجمة، لأنها لو كانت على زنة الفعل ما دخلت عليها الألف واللام وفق كلام العرب.

ورأى الخليل خلافه، إذ اليسع عنده: اسم من أسماء الأنبياء والألف واللام زائدتان[٤].

وقرأ أبو عمرو وعاصم (واليسع) بلام مخففة[٥]، وقرأ الكوفيون (واللّيسع) وهكذا قرأ الكسائي[١]، فردّ قراءة من قرأ واليسع، محتجًا بأنه لا يقال: اليفعل.

---

(١) املاء ما من به الرحمن (٢٤٨/١)، وقد نقل كلام الطبري بمعناه، وكلامه في التفسير (٢٤٣/٧).

(٢) البيت من الطويل نسبه ابن جني في سر الصناعة (٤٥١/٢) وابن سيدة في المحكم (٨٦/٩) وابن منظور في اللسان (٢٠٠/٣) لابن ميادة.

(٣) معاني الفراء (٣٤٢/١).

(٤) انظر: العين (٢٠٣/٢).

(٥) وكذا قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر كما في السبعة (٢٦٢) لابن مجاهد.

ورأى النحاس أن هذا الرد لا يلزم، فالعرب تقول اليعمل واليحمد[٢].

جاء في إعراب القرآن: "ورد أبو حاتم على من قرأ (اللّيسع) وقال لا يوجد لَيسعٌ...وهذا الرد لا يلزم فقد جاء في كلام العرب حيدر وزينب، والحق في هذا أنه اسم عجمي والعجمية لا تؤخذ بالقياس إنما تؤدى سماعًا، والعرب تغيرها كثيرًا فلا ينكر أن يأتي الاسم بلغتين"[٣].

ورأى بعضهم أنه اسم أعجمي معرفة والألف واللام فيه زائدتان، وقيل هو فعل مستقبل سمي به ونُكّر فدخله حرفا التعريف، وهو عندهم أعجمي حتى بلامين، وزنته (فَيْعل) نكرةً، فدخله حرفا التعريف وأصله: لَيْسع[٤].

قال القرطبي: "ولو كان أصله يسع ما دخلته الألف واللام، إذ لا يدخلان على يزيد ويشكر-اسمين لرجلين-لأنهما معرفتان علمان، فأما "ليسع" نكرة فتدخله الألف واللام للتعريف، والقراءة بلام واحدة أحب إلي، لأن أكثر القراء عليها"[٥].

٣-في قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}[التوبة:٣٠]

قال الفراء: "قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين، والوجه أن ينوَّن لأن الكلام ناقص (وابن) في موضع خبر لعزير، فوجه العمل في ذلك أن تنوِّن ما رأيت الكلام محتاجًا إلى ابن، فإن اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام ألا ينون، وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل أو كنيته، فإذا جاوزت ذلك فأضفت (ابن) إلى مكنّى عنه مثل ابنك وابنه، أو قلت: ابن الرجل، أو ابن الصالح؛ أدخلت النون في التامّ

---

(١) انظر: السبعة (٢٦٢) لابن مجاهد، وقرأ بها حمزة أيضًا.

(٢) انظر: إعراب القرآن (٨٠/٢).

(٣) إعراب القرآن (٨٠/٢).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٥٩/١).

(٥) تفسير القرطبي (٣٣/٧).

منه والناقص، وذلك أن حذف النون إنما كان في الموضع الذي يُجرى في الكلام كثيرًا، فيُستخفّ طرحها في الموضع الذي يستعمل، وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيرًا، فيقال: مِن فلانٍ بن فلانٍ إلى فلانٍ بن فلانٍ، فلا يُجرى كثيرًا بغير ذلك.

وربما حذفت النون وإن لم يتمم الكلام لسكون الباء من (ابن) ويستثقل النون إذ كانت ساكنة لقيَتْ ساكنًا، فحذفت استثقالاً لتحريكها، قال: من ذلك قراءة القرّاء:(عُزَيْرُ ابن الله) وأنشدني بعضهم[1]:

لتجِدَنّي بالأمير بَرّا * وبالقناة مدْعَسا مكَرَّا**

إذا غُطَيْفُ السُلَمِيُّ فَرّا

وقد سمعت كثيرا من القراء الفصحاء يقرءون: {قُلْ هُوَ اللّهُ أَحدُ اللّهُ الصَّمَدُ}، فيحذفون النون من (أحد) وقال آخر:[2]

كيف نومي على الفراش ولمّا * تشمل الشامَ غارةٌ شعواءُ**

تذْهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبْدِي * عن خَدَامِ العَقِيلةُ العذراءُ**

أراد: عن خدامٍ، فحذف النون للساكن إذا استقبلتها، وربما أدخلوا النون في التمام مع ذكر الأب؛ أنشدني بعضهم:[3]

جارية من قيسِ ابن ثعلبة * كأنها حلْيَةُ سيف مُذْهَبه**

وقال آخر:[1]

---

(١) البيت من الرجز ورد بلا نسبة في نوادر أبي زيد (٣٢١)، وجمهرة اللغة (٦٤٤/٢)، وسر الصناعة (٥٣٤/٢)، والمحكم (٤١٧/١).

(٢) البيت من الخفيف لعبد الله بن قيس الرقيات كما في العقد الفريد (٣٧٩/٤)، والأغاني (٨٦/٥)، والجليس الصالح (١٨١/٢).

(٣) البيت من الرجز للأغلب العجلي كما في الكتاب (٥٠٦/٣)، والمحكم (٤٦٥/٢)، وأساس البلاغة (٥١٥).

وإلا يكن مال يثاب فإنه * سيأتي ثنائي زيدًا ابنَ مُهَلهِل**"[٢]

ويخالفه كلام سيبويه عن جواز سقوط التنوين مما حقه الإجراء قال: "يحذف التنوين من بعض الأسماء لغير إضافة ولا دخول ألف ولام ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه، وذلك كل اسم غالب وصف بـــ (ابن) ثم أضيف إلى اسم غالب أو أمّ أو كنية، وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو، وإنما حذفوا التنوين؛ حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن، وقع بعده حرف ساكن"[٣].

وعد الأخفش طرح تنوينه رديئًا لأن التنوين يترك إذا كان الاسم يستغني عن الابن وكان ينسب الى اسم معروف، والاسم هنا لا يستغني[٤].

قال ابن جني: "وهذا عندنا بعيد وإن كان أبو العباس قد أجازه، لأنه لم يـــَجْرِ لعزير ذكر فيما قبل، فيجوز إضماره".

ورأى الزجاج جواز أن يكون عزير مبتدأ، وابن صفة، والخبر مضمر أي: قالت اليهود عزير ابن الله معبودهم وأن يكون الحذف لالتقاء الساكنين، على عدّ (ابن) خبراً[٥]، ثم قال "ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود"[٦].

---

(١) البيت من الطويل للحطيئة كما في ديوانه (١٢٦) في قصيدة يمدح فيها زيد الخيل الطائي.

(٢) معاني الفراء (٤٣١/١).

(٣) الكتاب (١٤٧/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (٣٥٦/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤٤٢/٢)، وشرح الكافية الشافية (١٣٠٠/٣)، وأمالي ابن الشجري (١٦١/٢).

(٦) معاني القرآن للزجاج (٤٤٢/٢).

وذكر مكي أن علة حذف التنوين إذا كان ابن نعتًا أن الصفة والموصوف كالاسم الواحد[١].

وقرأ عاصم، والكسائي (عزير) منونًا على أنه عربي، وباقي السبعة بغير تنوين[٢] على أنه ممنوع الصرف للعجمة والعلمية كعزرائيل، ورأى الزجاج أنه أعجمي خفيف فانصرف كنوح ولوط، وردّه بعض النحويين لأنه على أربعة أحرف وليس مصغرًا[٣].

قال أبو حيان: "إنما هو اسم أعجمي جاء على هيئة المصغر، كسليمان جاء على هيئة عثمان وليس بمصغر، ومن زعم أنّ التنوين حذف من عزير لالتقاء الساكنين كقراءة: {قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ* اللّهُ الصَمَدُ} وقول الشاعر[٤]: (إذا غطيف السلميُّ فرّا) أو لأنّ ابنًا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف تقديره: (إلهنا ومعبودنا) فقوله متمحل"[٥].

المطلب الثالث: العلمية وزِنَةُ الفعل:

وجاء الحديث عنها في قوله تعالى: {وَلاَ تَذَرُنَّ وَدّا وَلاَ سُوَاعاً}[نوح:٢٣]

قال الفراء: "ولم يجروا: (يَغُوثَ، ويَعُوقَ)؛ لأن فيها ياء زائدة، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى، من ذلك: يَملِك، ويزيد، ويعمَر، وتغلب، وأحمد، هذه لا تُجرى لما زاد فيه، ولو أجريت لكثرة التسمية

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (٥٠١/١).

(٢) انظر: السبعة (٣١٣) لكن ابن مجاهد ذكر اختلاف الرواية عن أبي عمرو، فروى عبد الوارث أنه قرأه منونًا، وروى اليزيدي وغيره أنه قرأه بغير تنوين.

(٣) انظر: تفسير الرازي (٢٩/١٦)، والبحر المحيط (٣٢/٥).

(٤) البيت من الرجز سبق.

(٥) البحر المحيط (٣٢/٥).

كان صوابًا، ولو أجريت أيضًا كأنه يُنْوىَ به النكرةُ كان أيضا صوابًا، وهي في قراءة عبدالله[(١)]: "ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُواعاً ويَغوثاً ويَعَوقاً ونَسْراً" بالألف"[(٢)].

قد يمنع الاسم الإجراء للعلمية و وزن الفعل، وهذا يشرط له أن يكون مختصًا به، أو غالبًا فيه.

فالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي، كصيغة الماضي المبدوء بتاء المطاوعة أو همزة وصل.

والغالب: ما كان أشبه بالفعل، إما لكثرته فيه كإثمد وإصبع وإبلم فأوزانها قليلة في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، أو لأن زيادته تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم كأفكل وأكلب، فنظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال[(٣)].

ويغوث ويعوق على زنة (يفعل) فإنهما مثل إثمد في كونه على وزنٍ يكثُر في الأفعال ويقلُّ في الأسماء، ومثل أفكل في كونه مفتتحًا بما يدل على وزن يكثر في الفعل دون الاسم هو ياء المضارعة.

قال الزمخشري تعليقًا على الآية: "وهذه قراءة مشكلة، لأنهما إن كانا عربيين أو عجميين ففيهما سبَبَا منعِ الصرف: إما التعريف ووزن الفعل، وإما التعريف والعجمة؛ ولعله قصد الازدواج فصرفهما، لمصادفته أخواتهما

---

(١) انظر: المصاحف لابن أبي داود (١٨٦)، وقد قرأ مصروفة {ولا يغوثا ويعوقا} الأعمشُ كما في إعراب القرآن للنحاس (٤١/٥)، وأشهب العقيلي كما في تفسير الثعلبي (٤٦/١٠).

(٢) معاني الفراء (١٨٩/٣).

(٣) انظر: توضيح المقاصد (١٢١١/٣)، وشرح الأشموني (١٥٨/٣).

منصرفات ودًّا وسواعًا ونسرًا، كما قرئ: (وضحاها) بالإمالة، لوقوعه مع الممالات للازدواج"[(١)].

فهو عندئذٍ يُجرى لإرادة التناسب مع ما قبلهما وما بعدهما من أسماء مُجراة، وهو عندهم سبب قوي لإجراء ما حقه المنع أو لا يجرى للعلل التي ساقها الزمخشري.

المطلب الرابع: العلمية والعدل:

ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يُسمى به[(٢)].

وقد جاء حديثه عنه في المواضع التالية:

١-في قوله تعالى: {فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ} [طه:١٢]

قال الفراء: "قوله (طوَى) قد تكسر طاؤه فيُجرَى، ووجه الكلام الإجراء إذا كسرت الطاء وإن جعلته اسمًا لِمَا حول الوادي جَاز ألاّ يصرف؛ كما قيل {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ} فأجرَوا حنيناً؛ لأنه اسم للوادي، وقال الشاعر في ترك إجرائه[(٣)]:

نصروا نبيَّهُمُ وشدُّوا أَزْرَه * بحُنَينَ يوم تواكُلِ الأبطال**

نوى أن يجعل (حنين) اسمًا للبدة فلم يُجرِه، وقال الآخر[(٤)]:

أَلَسْنَا أكرم الثقلين رَحْلا * وأعظمه ببَطن حِرَاء نارَا**

فلم يُجْر حراء وهو جبل لأنه جعله اسماً للبلدة التي هو بها.

---

(١) الكشاف (٦١٩/٤).

(٢) انظر: الأصول (٨٨/٢).

(٣) البيت من الكامل سبق عزوه لحسان بن ثابت.

(٤) البيت من الوافر سبق عزوه لجرير.

وأمَّا من ضمَّ (طُوى) فالغالب عليه الانصراف، وقد يجوز ألا يُجرى يجعل على جهة فُعل؛ مثل زُفَر وعُمَر ومُضَر، قال الفراء: يقرأ (طُوًى) مجراةً"[(١)].

وقال أيضًا: "قوله عز وجل: {طُوًى...}

هو واد بين المدينة ومصر، فمن أجراه قال: هو ذكرٌ سـمّينا به ذكراً، فهذا سبيل ما يُجْرى، ومن لم يجره جعله معدولاً عن جهته، كما قال: رأيت عُمر، وذُفر، ومضر لم تصرف لأنها معدولة عن جهتها، كأن عمر كان عامراً، وزُفر زافرًا، وطوى طاوٍ، ولم نجد اسمًا من الياء والواو عُدل عن جهته غير طُوى، فالإجراء فيه أحب إليّ: إذ لم أجد في العدول نظيرًا"[(٢)].

لقد توسع الفراء في حكم هذا الاسم؛ فهو يرجّح فيه الإجراء استنادًا على قياسه بغيره فليس في المعدولات واوي العين سوى (طوى) لكنه يخرّج لغة من منع إجراءه على العلمية والعدل عن فاعل، وفي موضع آخر يجعل العلة العلمية والتأنيث قصدًا بها البقعة من حول الوادي.

ووافق النحاس الفراء في التوسع في علة منعه، قال: "وقرأ أهل المدينة وأهل البصرة بغير تنوين[(٣)]، وقرأ أهل الكوفة (طوى) بالتنوين[(٤)]، والوجه ترك التنوين لأنه مثل عمر معدول وهو معرفة ويجوز أن يكون اسمًا للبقعة فلا ينصرف أيضًا...ومن قال: طُوًى فصرَف جعَله كضلع على أنه اسم للمكان

(١) معاني الفراء (٢/١٧٥-١٧٦).
(٢) معاني الفراء (٣/٢٣٢).
(٣) انظر: السبعة (٤١٧)، قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وروى ابن مجاهد عن أبي زيد عن أبي عمرو {طوى} أرض.
(٤) انظر: السبعة (٤١٧)، قرأ بها عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي.

ويجوز ترك صرفه على أنه اسم للبقعة، من جعل طوى بمعنى ثُنى نوّن لا غير، يأخذه من ثنيت الشيء ثُنًى أي قُدِّس مــرّتين"[(١)].

وذهب الأخفش إلى صرفه[(٢)] على حين رد ابن هشامٍ القول بالعدل وعدّه تكلُّفًا، قال:

"وأما (طُوَى) فَمَنْ منع صرفه بالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طَاوٍ لأنه قد أمكن غيرُه فلا وَجْهَ لتكلفه ويؤيده أنه يُصرف باعتبار المكان"[(٣)].

وقال الأشموني: "فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول...فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولًا نحو: طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية"[(٤)].

٢-في قوله تعالى: وقوله: {نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ...}[القمر:٣٤]

قال الفراء: "سحر ههنا يجرى؛ لأنه نكرة، كقولك: نجيناهم بليلٍ، فإذا ألقت منه العرب الباء لم يجروه، فقالوا: فعلت هذا سحرَ يا هذا، وكأنهم في تركهم إجراءه أنّ كلامهم كان فيه بالألف واللام، فجرى على ذلك، فلما حذفت الألف واللام وفيه نيتهما لم يصرف، كلام العرب أن يقولوا: ما زال عندنا مذ السحر، لا يكادون يقولون غيره"[(٥)].

---

(١) إعراب القرآن (٣٤/٣)، ووافقه الزمخشري في الكشاف (٥٧/٣)، وانظر: البحر المحيط (٢١٧/٦).

(٢) وتبعه ابن السيد، انظر: معاني القرآن للأخفش (٥٦٦/٢)، والهمع (١٠٣/١)، وحاشية الصبان (٣٨٧/١).

(٣) انظر: أوضح المسالك (١٢٩/٤)، وشرح شذور الذهب (٨٣٨/٢).

(٤) حاشية الصبان (٣٨٦/١).

(٥) معاني الفراء (١٠٩/٣).

وعليه سيبويه والمبرد والزجاج[١] وجمهور النحويين، قال النحاس: "وهذا القول قول جميع النحويين لا نعلم فيه اختلافًا، إلا أنه قال بعده شيئًا يخالَف فيه، قال فإذا ألقت العرب من سحر الباء لم يجروه فقالوا فعلت هذا سحر يا هذا"[٢].

فاعترض عليه بقول البصريين إن سحر إذا كان نكرة انصرف وإذا كان معرفة لم ينصرف ودخول الباء وخروجها واحد، فالعلة فيه عند سيبويه أنه معدول عن الألف واللام، فلما حذفت الألف واللام وفيه نيّتهما اعتل فلم ينصرف.

قال المبرد: "فأما في يومك فإنه غلب عليه التعريف بغير إضافة؛ كما غلب ابن الزبير على واحد من بنيه، وكما غلب الوصف في قولك: النابغة فصار كالاسم اللازم، فلما كان ذلك امتنع من الصرف"[٣].

قال المرادي: "والمانع له من الصرف العدل والتعريف، أما العدل فعن اللفظ بأل، وكان الأصل أن يعرف بها، وأما التعريف فقيل: بالعلمية؛ لأنه جُعل علمًا لهذا الوقت"[٤].

وهو رأي ابن مالك في التسهيل[٥].

وزعم قوم أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ورده ابن مالك لفساده[٦].

---

(١) انظر: الكتاب (٢٢٥/١)، والمقتضب (٢١٤/١)، ومعاني القرآن للزجاج (٩٠/٥).

(٢) إعراب القرآن (٢٩٦/٤).

(٣) المقتضب (٢١٤/١).

(٤) توضيح المقاصد (١٢١٧/٣).

(٥) انظر: تسهيل الفوائد (٢٢٢).

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية (١٤٧٩/٣).

المطلب الخامس: الوصفية والعدل:

وجاء الحديث عنها في المواضع التالية:

١-في قوله تعالى: {مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ}[النساء: ٣]

قال: "فإنها حروف لا تُجْرَى، وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهنّ؛ ألا ترى أنهنّ للثلاث والثلاثة، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام، وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة؛ كما كان بناء الثلاثة أن تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال.

وربما جعلوا مكان ثُلَاث ورُبَاع مَثْلث ومَرْبَع، فلا يُجْرى أيضًا؛ كما لم يُجْرَ ثُلاث ورُباع لأنه مصروفٌ فيه من العلّة ما في ثُلاث ورُباع، ومن جعلها نكرةً وذهب بها إلى الأسماء أجراها.

والعرب تقول: ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ، وثُلاثًا ثلاثًا، وقال الشاعر[(١)]:

وإنَّ الغلام المستهام بذكره * قتَلْنا به مِن بَين مَثْنًى ومَوْحَدِ**

بأربعةٍ منكم وآخرَ خامسٍ * وسادٍ مع الإظلام في رمح معبدِ**

فوجه الكلام ألاّ تُجرى وأن تجعل معرفة؛ لأنها مصروفة، والمصروف خِلْقته أن يُترك على هيئته، مثل: لُكَع ولَكاع، وكذلك قوله: {أُولِي أَجنِحةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباع} [فاطر:١] [(٢)].

وهو موافق فيه للكسائي الذي أجاز إجراءه في العدد على أنه نكرة.

ورأى الأخفش أنه إن سُمّي به أُجريَ في المعرفة والنكرة، لأنه قد زال عنه العدل[(١)].

---

(١) البيتان من الطويل لم أقف على قائلهما، وعجز البيت الأول للعباس بن مرداس كما في الأنوار ومحاسن الشعر(٦٥)، والمحيط في اللغة (٨٠/٤).

(٢) معاني الفراء (٢٥٤/١-٢٥٥).

وهذا خلافُ رأي الخليل في منع إجرائه منكّرًا، قال سيبويه: "وسألت الخليل عن أُحاد وثناء ومثنى وثُلاث ورُباع فقال: هو بمنزلة أخُر وإنما حده واحدًا واحدًا واثنين اثنين، فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه قلت: أفتصرفه في النكرة؛ قال: لا، لأنه نكرة توصف به نكرة"[٢].

وذكر ابن سيدة أربعة أقوال في مانع صرفه؛ الأول أنه صفةٌ معدولة، والثاني أنه عُدلَ في اللفظ وفي المعنى فصار كأنَّ فيه عَدْلَيْنِ: عَدْل اللفظ من واحد إلى أُحاد ومن اثنين إلى ثُناء، وعدل المعنى فتغير العدَّة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى، والثالث أنه عُدِل وأن عَدْلَه وقع من غير جهة الفعل لأن باب العَدْل حَقُّه أن يكونَ للمعارف وهذا للنكرات، والرابع أنه مَعْدُول وإنه جمع لأنه بالعدل قد صار أكثر من العدّة الأُولى[٣].

وقيل: هي معارف[٤]، لأنّها لا يدخلها الألف واللام، وهي بمنزلة عمر في التعريف، قاله الكوفي، وقد خطأ الزجاج هذا القول[٥].

وكذلك قرأ النخعي في هذه الآية[٦]، وحكى المهدوي عن النخعي وابن وثاب (ثلاث وربع) بغير ألف في ربع، فهو مقصور من رباع استخفافًا[٧].

وهي في موضع الحال هنا وفي الآية، وتكون صفة، ومثال كون هذه الأعداد صفة يتبين في قوله تعالى: (أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فهي صفة للأجنحة وهي نكرة.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٥/٥).
(٢) الكتاب(٢٢٥/٣).
(٣) المخصص (٢٠٦/٥).
(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٣٧/٤).
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٩/٢-١٠).
(٦) انظر: تفسير الثعلبي (٢٤٦/٣).
(٧) انظر: المحتسب (١٨١/١)، وتفسير ابن عطية (٧/٢)، القرطبي (١٥/٥).

٢-في قوله تعالى: وقوله: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى...}[الأنعام:٩٤]

قال الفراء: "هو جمع، والعرب تقول: قوم فرادى وفرادُ يا هذا فلا يجُرونها، شبهت بثُلاَث ورُبَاع.

وفرادى واحدها فَرْد، وفرِد، وفريد، وفراد للجمع، ولا يجوز فرد في هذا المعنى، وأنشدني بعضهم[(١)]:

ترى النُعَراتِ الزُرْق تحت لَبَانه * فُرَادَ ومثنى أصعقتها صواهِله"[(٢)]**

اختلف النحاة في فُرادى هل هو جمع أم مفرد، كما اختلف القائلون بأنه جمع في مفرده[(٣)]، فالفراء يراه جمع فَرْد وفريد وفَرِد وفَرْدان، فجوَّز أن يكون جمعاً لهذه المفردات.

وعليه اختلفوا في صرفه ومنعه الصرف، وحدّه بعضهم بأنه جمع فرد والألف للتأنيث مثل كسالى، وقرئ في الشاذ بالتنوين على أنه اسم صحيح، وهو عندئذ منصرف[(٤)].

وقيل: هو اسم جمع؛ لأنَّ فَرْداً لا يجمع على فُرادى، ومن قال إنه جمع له فقد أراد أنه جمع له في المعنى، ومعناه: فرداً فرداً، فمعنى قولهم: جاء القوم فُرادى؛ أي: واحداً واحداً.

ويقال في فرادى: فُرادٌ، على زِنَةِ فُعال نحو: نُؤام ورُجال، فينصرف، وهي لغة تميم، وبها قرأ عيسى بن عمر وأبو حيوة: {ولقد جِئْتُمونا فُرَاداً} ويقال: جاء القوم فُرادَ، بلا نوين، فيكون معدولاً كأحاد ورباع على أنه صفة،

---

(١) البيت من الطويل لتميم بن أبي مقبل العجلاني كما في المحكم (١٤٨/١)، ومحاضرات الأدباء (٦٨٣/٢).

(٢) معاني القرآن (٣٤٥/١).

(٣) انظر: الدر المصون (٤٤/٥-٤٥).

(٤) انظر: إملاء ما من به الرحمن (٥٢١/١).

وهي قراءة شاذة هنا، وروى خارجة عن نافع وأبي عمرو كليهما أنهما قرآ: فَرْدى[1].

* *

(١) وانظر: الدر المصون (٥/٤٥)، والبحر المحيط (٤/١٦٨).

الفصل الثاني

الأصول النحوية عند الفراء في مسائل ما لا يُجرى

المبحث الأول: مصطلحات الفراء النحوية في مسائل ما لا يُجرى

من خلال العرض السابق لمسائل ما لا يُجرى تلحظ أن المصطلحات النحوية التي استخدمها الفراء في كتاب معاني القرآن لم تخرج عما هي عليه في مصنفات النحاة، سيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم فيما عدا تلك التي اختلفت بين البصريين والكوفيين، كتسمية المنصرف والذي لا ينصرف بالمجرى والذي لا يُجرى.

وقد استعمل الفراء لفظ الإجراء واشتقاقاته نحوًا من خمس وعشرين مرةً بإزاء مصطلح الصرف عند الكوفيين الذي نصّ عليه الفراء بقوله: "فإن قلتَ: وما الصرف؟ قلتُ: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في أوله حادثةٌ لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف"[(١)].

كما أطلق على (العلم) لفظ (ما سُمِّي به) ويسمي العدل صرفًا، والمعدول مصروفًا عن جهته، على أنه جاء في كلامه أيضًا مصطلح العدل والمعدول.

وبهذا نجده توسع في استعمال الصرف لمعانٍ متباينة منها (الإجراء) في مواضع قليلة، ومنها (العدل) ونصب المضارع بأن المضمرة بعد (واو المعية) أو ما يسميه الكوفيون (النصب على الخلاف).

كما ورد في أحكامه النحوية مصطلح الشذوذ والجواز والوجوب والقبح وكثرة التسمية والتوهم والضرورة وإن لم يذكرها بهذا اللفظ بل بلفظ الفعل (اضطُرّ) إلا أنه يعني بها الاضطرار الشعري وليس سواه.

---

(١) معاني القرآن (١/٣٣-٣٤).

وسمَّى منتهى الجموع بغاية الجماع ومنتهى الجماع أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وهو المصطلح الأشهر، وكذلك أسماه سيبويه في بعض مواضعه مثالَ مفاعل ومفاعيل.

المبحث الثاني: أصول التقعيد عند الفراء في مسائل ما لا يُجرى

اعتمد الفراء في معالجة مسائل ما لا يُجرى في كتابه (معاني القرآن) على الجمع بين اللغات في ذلك وقبولها، فإن وافقت القياس فهي مقيسة، وإن خالفته فعلى أنها سمعت عن العرب أو قرئت عند الثقات، ولعل تناول الفراء لهذه المسائل من خلال آيات القرآن الكريم هي التي جعلت جانب الرفض أو التخطئة عنده غير بارزٍ مقارنة به إذا كان فيما سوى ذلك من الكلام العربيّ -وإن كانت الجرأة ملموسةً في بعض مواضع هذا الكتاب التي تناول فيها الفراء القراءات الشاذة- وذلك مراعاةً للقدسية العظيمة التي لكلام الله في الشرع والمعتقد، والتزام منهجيةٍ تقوم على القبول بالقراءة والاعتداد بمصدرها حتى في الترجيح بين القراءات لأنها جميعًا مأخوذة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو جعفر النحاس: "السلامة عند أهل الدين -إذا صحت القراءتان- ألاّ يقال: إحداهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبي فيأثم من قال ذلك"[(١)].

وأكثر اختيارات العلماء -ومنهم الإمام الفراء- إنما هو للقراءة إذا اجتمعت فيها ثلاثة أركان:

١- قوة وجهها في العربية.

٢- موافقتها للمصحف.

٣- اجتماع العامة عليها.

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٢٢٠).

"والعامة عندهم: ما اتفق عليه أهل المدينة، وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية توجب الاختيار، وربما جعلوا (العامة) ما اجتمع عليه أهل الحرمين، وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم"[(١)].

وهذا الاعتبار في اختيار القراءة مرفود عند الفراء بأصول نحوية استند عليها في التقعيد لمسائل ما لا يُجرى، ويمكن تلخيص كل ذلك على ضوء ما وقفت عليه من تلك المسائل فيما يلي:

– رسم المصحف ملتزَم عند الفراء في الحكم بجواز الوجه المخالف للقياس، فالكلمة حين لا تُجرى اطرادًا أو حين لا يجد لها تخريجًا نحويًّا فإنه يجوّز إجراءها، استنادًا إلى أنها جاءت في رسم المصحف مُجراةً، كقوله في إجراء (قوارير): "وكذلك رأيتها في مصحف عبدالله، وقرأ بها أهل البصرة، وكتبوها في مصاحفهم كذلك"[(٢)].

وقال أيضًا: "وإن شئت أجريت الأولى لمكان الألف في كتاب أهل البصرة"[(٣)].

– لغة الشعر لا تتعدى مكانها إلى أن تطرد وتنقاس، وما كان في شعرهم مخالفًا للقياس فهو مرفوض في غير مكانه، وهو ليس بخطأ إذ يرى أنه لو كان خطأً لما جعلوه في كلامهم، ولكنه يمنع أن يستعمل في السعة، يقول في منتهى الجموع حين يجمع بالألف والتاء: "وربّما اضطُرَّ إليه الشاعر فجمعه، وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر، قال الشاعر:

فهنّ يجمعن حدائِداتِها

فهذا من المرفوض إلا في الشعر"[(١)].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٣٣١/١).

(٢) معاني الفراء (٢١٤/٣).

(٣) السابق.

- مخالفة الأصل الذي عليه بناء الأسماء يُعدُّ أصلاً في منع الإجراء عند الفراء، يقول في منتهى الجموع: "وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة"[٢].

فما كان على (مفاعل ومفاعيل) ليس ينبني من الواحد على مثاله شيء فلذلك امتنع إجراؤه.

وكذلك كانت العجمة، فهي مخالفة لأصل البناء الذي عُرف في العربية لذلك امتنع في الأعجمي الإجراء، وكذلك كان إدخال الألف واللام على الأعجمي خلافًا للأصل، وهذا ما جعله يستبعد القول بوجود الألف واللام في قراءة (الليسع) بتشديد اللام، يقول: "وهي أشبه بأسماء العجم من الذين يقولون (والْيَسَعَ) ولا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجْرى"[٣].

- الحمل على الأصل مما استند عليه الفراء في تجويز المنع من إجراء ما كان قياسه أن يُجرى، نحو: هند ودعد، حملاً على أصل التأنيث، قال: "وترك بعضهم إجراءها، فهند، ودعد، وجُمْل، ورئم، تُجرى ولا تُجرى، فمن لم يُجرها قال: كل مؤنث فحظه ألا يجرى، لأن فيه معنى الهاء، وإن لم تظهر ألا ترى أنك إذا حقّرتها وصغرتها قلت: هنيدة، ودعيدة"[٤].

- كثرة الاستعمال أصل من أصول الحكم، يقول في تخفيف الهمزة في (سبأ): "يتركونَ همزهَا لكثرة ما جرى على ألسنتهم"[٥].

---

(١) معاني الفراء (٤٢٨/١).
(٢) السابق.
(٣) السابق (٣٤٢/١).
(٤) السابق (١١٠/٣).
(٥) السابق(٣٥٨/٢).

فكثرة استعمال الاسم جعلهم يسقطون الهمزة تخفيفًا، ولما كثر استعمالها دون الهمزة صار هذا الإسقاط سائغًا وجاز.

وكذلك كثرة استعمال أسماء النساء (هند) و(دعد) وجريانها على الألسُن يجعل حكم إجرائها جائزًا وقد كان القياس فيها ألا تُجرى للعلمية والتأنيث، يقول: "وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيءٌ جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأَوسطُها ساكنٌ مثلُ دَعْدٍ وهِنْد وجُمْل، وإنما انصرفت إذا سمّي بها النِّساء؛ لأنها تُردَّد وتَكثُر بها التّسمية فتخف لكثرتها"(١).

ومنه جواز منع ما حقّه الإجراء من الأعلام لوقوع (ابن) بعده، يقول: "وذلك أن حذف النون إنما كان في الموضع الذي يُجرى في الكلام كثيرًا، فيستخفّ طرحها في الموضع الذي يستعمل، وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيرًا فيقال: مِن فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، فلا يُجرى كثيرًا بغير ذلك"(٢).

ومنه كذلك تجويزه إجراء ما امتنع للعلمية وزِنَة الفعل، يقول: "وما كان من الأسماء معرفةً فيه ياء أو تاء أو ألف فلا يُجرى، من ذلك: يَملِك، ويزيد، ويعمُر، وتغلِب، وأحمد، هذه لا تُجرى لما زاد فيه، ولو أجريت لكثرة التسمية كان صوابًا"(٣).

وقال في موضع صرف (أشياء): "لأن الحرف إذا كثر به الكلام خَفّ؛ كما كثرت التسمية بيزيد فأجَروه وفيه ياء زائِدة تمنع من الإجراء"(٤).

---

(١) معاني الفراء (١/٤٢-٤٣).
(٢) السابق (١/٤٣١).
(٣) السابق (٣/١٨٩).
(٤) السابق (١/٣٢١).

- عدم النظير أحد أصول الترجيح عنده في هذا الباب، فهو يرجح إجراء (طوى) ولا يرى للعدل فيها وجهًا لأنه لا يوجد في المعدولات نظيرٌ لها من جهة اجتماع الواو والياء فيها، فليس من معدولٍ في العربية على هذا البناء، ولذلك جعلها مُجراةً لئلا تنفرد عن نظائرها، يقول: "ولم نجد اسماً من الياء والواو عُدل عن جهته غير طُوى، فالإجراء فيه أحب إليّ: إذ لم أجد في العدول نظيراً"[(١)].

كما يرى أن منع إجراء منتهى الجموع إنما هو لعدم النظير، فحيث لم يوجد في الواحد ما يماثل هذا الجمع في الزنة ابتعد عن الاسمية فثقل وامتنع تنوينه، يقول: "وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة"[(٢)].

- الحذف على نية المحذوف أصلٌ في منع الإجراء، ذلك أن التنوين في الأسماء علامةُ الانقطاع عن التعريف والإضافة، فإن حذف المتكلم أداة التعريف أو المضاف إليه ونواهما لم ينوّن ليكون علامة على المحذوف المنويّ في الكلام، وهذا لب كلامه في حكم منع إجراء (سحر) المعدولة عند النحويين عن (السحر) يقول: "وكأنهم في تركهم إجراءه أنّ كلامهم كان فيه بالألف واللام، فجرى على ذلك، فلما حذفت الألف واللام، وفيه نيتهما لم يصرف"[(٣)].

- قصد المتكلم أصلٌ في الحكم بالإجراء أو منعه على ما جاء على الوجهين، نحو: (ثمود)، قال: "ومن أجراها جعلها اسماً لرجل أو لجبل، ومن لم يجرها جعلها اسماً للأُمة التي هي منها"[(٤)].

---

(١) معاني الفراء (٢٣٢/٣).
(٢) السابق (٤٢٨/١).
(٣) السابق (١٠٩/٣).
(٤) السابق (١٤/٣).

وكذا في (حنين)، قال: "وإذا سمَّيت ماء أو واديا أو جبلا باسم مذكّر لا علّة فيه أجريته، من ذلك حنين، وبَدْر، وأُحُد، وحِراء، وثَبِير، ودابِق، وواسط...وربما جعلت العرب واسط وحُنين وبدر، اسمًا لبلدته التي هو بها فلا يجرونه".

وكذا في (سجّين)، قال: "وإن قلت: أجريتُه لأني ذهبت بالصخرة إلى أنها الحجر الذي فيه الكتاب كان وجها"[(١)].

ومنه كذلك (يغوث ويعوق)، قال: "هذه لا تُجرى...ولو أجريت أيضًا كأنه يُنْوىَ بها النكرةُ كان أيضا صوابًا".

وفي كل ذلك تبقى نية المتكلم هي الفيصل في حكم الإجراء أو المنع منه.

- إرادة التناسب تحكم بالإجراء أو المنع، قال موافقًا الكسائي عند قولِه تعالى {أَلا إن ثَمُوداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْداً لثمودٍ}[هود:٦٨] فسألوه - أي الكسائي- عن ذلك فقال: قرئت في الخفض من الْمُجْرَى وقبيح أن يجتمع الحرف مرتين في موضعين ثم يَختلف، فأجريته لقربه منه"[(٢)].

وفي قراءة (قواريرا) على الإجراء، قال: "وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعًا، وكأنهم استوحشوا أن يُكتب حرف واحد في معنى نصبٍ بكتابين مختلفين."[(٣)].

- الإتباع للمشابهة عند الفراء تعليلٌ قويم لظواهر لغوية خالفت القياس، كتعليله تنوين (قواريرا) الأولى بأنه إتباعٌ لرؤوس الآي بقوافي الشعر المطلقة، وليس لأن الاسم حقه الإجراء.

---

(١) معاني الفراء (٢٤٦/٣).

(٢) السابق (٢٠/٢).

(٣) السابق (٢١٤/٣).

وكذلك أجرى العرب (زكريّ) إذا حذفت ألفه – رغم العلمية والعجمة– إتباعًا له بالمنسوب بالياء لأنه صار يشابهه[(١)]، وعلى غرار هذا علل لمن منعوا إجراء (فرادى)، يقول: "والعرب تقول: قوم فرادى وفرادُ يا هذا فلا يجُرونها، شبهت بثُلاَث ورُبَاع".

وكذلك فيما كان مجهول الأصل عندهم، فإنه يعلل منعَهم إجراءَه بقياسه على الأعجمي، ولذلك منعوا الكبكب والصعرور من الإجراء مع أنه لا علة فيهما تمنعان الإجراء، وذهب بذلك إلى أنه ليس من عادتهم في التسمية، فلما جهلوا ما هو؛ منعوه الإجراء، وكأنه لفظ دخيل ليس من لغتهم، قال: "لأنَّ العرب إذا سمَّتْ بالاسم المجهول تركوا إجراءه"[(٢)].

– جاء (التوهم) في غضون كلام الفراء عن مسائل هذا الباب، وظاهر كلامه أنه أصلٌ وارد عنده في مباحثه، لكن سياقه في مسألة (أشياء) كان معارضةً للكسائي الذي منعها لأنها شابهت في جمعها الواحد الذي على (فَعْلاء)؛ إذ جمعت على (أشاوَى) مثل: صَحْراء وصحارَى، وكذلك جمعت على (أَشْياوات) مثل: حَمْراءَ وحَمْراواتٍ، فالمانع من صرفها توهم أنها كحَمْراءَ، مع أنها كأَبْناءٍ وأَسْماءٍ.

قال الفراء: "ولو كانت على التوهّم لكان أملك الوجهين بها أن تُجْرَى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خَفّ...وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأُعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء، وتجرى، فلو مَنعتُ أشياء الجَرْيَ لجمعهم إياها أشياوات لم أُجر أسماء ولا أبناء؛ لأنهما جُمِعتا أسماوات وأبناوات"[(٣)].

---

(١) انظر: معاني الفراء (٢٠٨/١).

(٢) السابق (٣٥٨/٢).

(٣) السابق (٣٢١/١).

الخاتمة

وبعد عرض مسائل ما لا يجرى في معاني القرآن للفراء ودراستها دراسةً نحوية صرفية لغوية؛ خلصت إلى النتائج التالية:

- أن مصطلح المجرى والذي لا يجرى من المصطلحات التي اصطنعها الفراء وتابعه عليها الكوفيون، وهو مع ذلك لا يجد غضاضةً في استعمال مصطلح البصريين (المنصرف وما لا ينصرف) على قلة، كما أنه يستعمل فعل الإجراء لإفادة القياس، فقد يورد عبارة: فأجر الكلام على هذا، أو ابنِ الكلام على هذا، يريد: قِسْهُ.
- الفراء كثير القياس في هذا الباب رغم اشتهار الكوفيين بأنهم أهل سماع ورواية، إلا أنه أحسنه وأتقنه وبرع فيه، وأقامه أصلاً في اختياراته وقواعده.
- علل الفراء مسائل هذا الباب مرارًا بكثرة الاستعمال، وهو أصلٌ في تعليل الظواهر اللغوية شائعٌ عند الكوفيين أكثر منه عند البصريين وما ذاك إلا لارتباطه الوثيق بالسماع، فيرون أن الكلام الذي يجري على ألسنة العرب قد يحذف منه حرف أو همزة أو تنوين طلبًا للتخفيف.
- خالف الفراء شيخه الكسائي في مسألة (أشياء) وغيرها من المسائل في كتابه، وهذا وثوقٌ علميّ واستقلال فكري عند علم من أعلام الكوفيين قلّما وُجِد مثيله في علاقة البصريين بشيوخهم.
- يؤخذ على الفراء نقله –في موانع الإجراء– أن يكون الاسم مجهولاً لا يعرف ما هو، وأن العرب إذا سمَّوا بالاسم المجهول تركوا إجراءه، ونسب لأبي عمرٍو هذا في توجيه قراءته (سبأ) غير مجراةٍ في الآية، واحتج له ببيت للأعشى، وقولٍ لأبي السفاح السلولي، فكأنه ارتضاه، ورد النحاس ذلك التعليل، قال: "وأبو عمرٍو أجلُّ من أن يقول مثل هذا، وليس في حكاية الرؤاسي عنه دليل أنه إنّما منعه من الصرف لأنه لم يعرفه"[(١)].

(١) انظر: إعراب القرآن (٣/١٤٠).

المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة المقدسي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، لأحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة ١٩٦٤م.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- أسرار العربية للإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، لبنان.
- الألغاز النحوية (الطراز في الألغاز) لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩١م.

- أمالي السهيلي في النحو والحديث والفقه، تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.
- الأنوار ومحاسن الأشعار، لأبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي المعروف بالشمشاطي، تحقيق: السيد محمد يوسف، مراجعة: أحمد عبد الستار فراج، منشورات وزارة الإعلام الكويتية، ١٩٧٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- بدائع الفوائد لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخريْن، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- البداية والنهاية لإسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.

- البرهان في علوم القرآن لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبى الربيع، تحقيق: د: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس، شرح القاموس المحيط للشيرازي، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، طبعة دار الهداية.
- تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ابن عساكر، تحقيق: سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- تفسير الرازي مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن ابن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، ــ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـــ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـــ.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م.
- الجليس الصالح والأنيس الناصح، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق: د.محمد الخولي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـــ.
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـــ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- ديوان الحطيئة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، تحقيق: حمدو طماس.
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د: وليد عرفات، تولى طبعة أمناء سلسلة جب التذكارية.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، الإمام المحدث عبد الرحمن السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبى داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب لعبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد بن عبد المنعم ابن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الجياني، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاد، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، مع شرح ثعلب، مطبعة آدلف هلزهوسن، ١٩٢٧م.
- صحاح اللغة وتاج العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م.

- العبر في خبر من غبر لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د.صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- العقد الفريد لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.
- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود السجستاني عبد الله بن سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد بن عبده، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الكتاب، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د.عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم، بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: د/عبد الحليم النجار وآخرَيْن، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

- المحيط في اللغة للصاحب ابن عباد، إسماعيل بن عباد بن العباس، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة – مصر.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبّي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبى الفرج، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.
- المنصف، في شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، د.يوحنا مرزا الخامس، دار الكتب العلمية.
- نتائج الفكر لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

* * *